المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/438

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 09 تموز، 09 July 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 438

prepared by Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي،
ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/438

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 09 تموز، 09 July 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 438

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 438
رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف:

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.

أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية.

وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات.

ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

Weekly Economic Report No. 438
Link to download the report as a PDF:

The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics، economists، decision-makers and followers، to facilitate access to economic information.

I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability.

I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes

Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/438

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 09 تموز، 09 July 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 438

prepared by Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry

Contents

1 – خبير اقتصادي: أوروبا فشلت في تحقيق أهداف العقوبات ضد روسيا والركود يضرب دولها 5

2 – البنك الدولي يخفض توقعاته لاقتصادات الشرق الأوسط 2023. 8

3 – عامين من احتجاجات تاريخية.. أين أصبح الاقتصاد الكوبي؟. 11

4 – بين بكين وواشنطن.. 6 ملفات خلافية في الشق الاقتصادي ...13

5 – اقتصاد أميركا ينمو على عكس التوقعات.. الركود المنتظر؟ ...17

24... 7 – Rata kredytu 2 procent będzie sporo niższa niż najem

29..... 8 – Deweloperzy produkują pod rządowy program

9 – Najbogatszy człowiek świata narzeka na hejt. „Francuzi krytykują ludzi sukcesu” 33

37 10 – Rząd: nie można wypłacać 800+ od czerwca. Czyżby?

40.. 11 – Co z inflacją w czerwcu? GUS podał najnowsze dane

12 – Najważniejsze formalności związane z zarządem firmy w spadku 46

13 – الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم يعلن عن اطلاق المرحلة الثالثة لمبادرة دبي X10..... 54

14 – الإمارات تؤكد متانة اقتصادها بتحقيقها نموا في الناتج المحلي بأكثر من 7% في 2022..... 56

15 – الغانم: سورية حققت تقدماً واضحاً في الإصلاحات الاقتصادية ونجحت في استقطاب استثمارات بمليارات الدولارات.....59
16 – وحده الغموض والكتمان يسمحان بالشائعات، يضخمان الأحداث، وينشران البلبلة في أوساط الناس.....62
17 – إذا ما نجحت خطوة مقابل خطوة... هل يمكن أن نرى مستقبلاً مؤتمر للمانحين العرب؟ 64
18 – بنك سورية الدولي الإسلامي يشارك في معرض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات HiTech 2023.....69

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/438

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 09 تموز، 09 July 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 438

prepared by Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry

أولاً – أخبار الاقتصاد العالمي:

1 – خبير اقتصادي: أوروبا فشلت في تحقيق أهداف العقوبات ضد روسيا والركود يضرب دولها

12:33 GMT 24.06.2023

قال الخبير الاقتصادي المغربي الدولي، رشيد ساري، إن الاتحاد الأوروبي فشل في تحقيق الأهداف التي فرض من أجلها العقوبات ضد روسيا.

وأقر الاتحاد الأوروبي حزمته الحادية عشرة من العقوبات ضد روسيا، في الوقت الذي أكد فيه العديد من الخبراء الاقتصاديين أن أوروبا هي من تدفع ثمن العقوبات، التي أدت إلى تفاقم الأعباء المعيشية على المواطنين في دول الاتحاد بشكل غير مسبوق.

وأضاف ساري في حديثه مع" سبوتنيك "أن "مجموعة من المحاولات يقوم بها الاتحاد الأوروبي لإخضاع روسيا لم تنجح، وبالنظر للأهداف الأولى والتي تمثلت في محاولة الحد من قيمة الروبل وفرض الحظر الشامل على روسيا، فإن هذا المسعى لم يفلح بأي شكل، بعد أن قادته واشنطن ودول الاتحاد الأوروبي."

وتابع "المسعى الثاني للاتحاد الأوروبي كان يهدف لخفض عائدات البترول والغاز، من خلال عملية التسقيف التي فرضتها على الغاز الروسي في وقت سابق، لكنها لم تنجح أيضا."

ولفت إلى أن "ما يسعى إليه الاتحاد الأوروبي الآن هو عبارة عن وهم، نظرا لوجود تكتلات جديدة على المستوى العالمي، وأصبحت هذه التكتلات تتحكم بقدر كبير في المشهد ولها وزنها الاقتصادي، وهو ما لوحظ في سعي العديد من الدول العربية لعقد اتفاقيات اقتصادية مع روسيا والتكتلات الجديدة، بما فيها مصر والسعودية والإمارات والجزائر."

وشدد على أن ما يقوم به الاتحاد الأوروبي والتمادي في العقوبات الاقتصادية يزيد من عزلة أوروبا وليس روسيا التي انفتحت على العالم العربي والأفريقي بشكل أكبر، في ظل العديد من الأزمات الاقتصادية التي يعانيها الاتحاد.

وقال ساري إن "نسبة التضخم في الاتحاد الأوروبي هذا العام أكثر 6.1% بشكل عام، فيما تتباين النسب داخل دول الاتحاد بشكل فردي، ويتوقع أن تتراجع نسبة النمو عند 1.4%، بعدما سجلت عام 2022 نسبة 3.5%. فيما تشير التوقعات إلى أن سنة 2024 تشهد نسبة كارثية عند 0.8%، أي أقل من نسبة 1."%

وتابع "منطقة اليورو تسير إلى مرحلة الركود بالنظر لنسبة النمو والتضخم، في مقابل نسب نمو مرتفعة في الدول العربية وفي الصين."

ويرى أن الخطوات التي تقوم بها دول الاتحاد الأوروبي تهدف لتهدئة الرأي العام فقط داخليا، بعد أن تضررت بشكل أكبر ومعها الولايات المتحدة الأمريكية، فيما تزداد روسيا قوة.

ووفقا لساري فإن المتضرر من العقوبات الحالية هي أوروبا بشكل أكبر، في حين أن كلا من روسيا والصين ودول مجلس التعاون الخليجي وشمال أفريقيا وبعض الدول العربية هي المستفيدة.

وصرح الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، في وقت سابق، بأن سياسة احتواء وإضعاف روسيا هي استراتيجية طويلة الأمد للغرب، وأن العقوبات وجّهت ضربة خطيرة للاقتصاد العالمي بأكمله. ووفقا له، فإن الهدف الرئيسي للغرب هو تدهور حياة الملايين من الناس.

وصرحت موسكو مرارًا وتكرارًا بأن روسيا ستحل جميع المشكلات التي يخلقها الغرب لها.

ومنذ بدء العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا، في 24 شباط/فبراير 2022، أقدمت دول غربية عديدة على فرض عقوبات غير مسبوقة على روسيا، وتقديم دعم مالي وعسكري إلى نظام كييف، لكن نتائجها عكسية على دول الاتحاد وفق المؤشرات وتأكيد العديد من خبراء الاقتصاد.

https://sputnikarabic.ae/20230624/%D8%AE%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7-%D9%81%D8%B4%D9%84%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%B6%D8%AF-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%83%D9%88%D8%AF-%D9%8A%D8%B6%D8%B1%D8%A8-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%87%D8%A7-1078450378.html

2 – البنك الدولي يخفض توقعاته لاقتصادات الشرق الأوسط في 2023

سكاي نيوز عربية – أبوظبي 06 – 18:38يونيو 2023

البنك الدولي

خفض البنك الدولي توقعاته لنمو اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال العام الجاري بـ 1.3 بالمئة إلى 2.2 بالمئة، مقارنة بتوقعاته السابقة خلال يناير، لكنه رفع توقعاته لاقتصادات المنطقة خلال 2024 بـ 0.6 بالمئة إلى 3.3 بالمئة، وتأتي هذه التوقعات أقل كثيرا من النمو الذي حققته هذه الاقتصادات خلال 2022 والذي بلغ 5.9 بالمئة.

البنك الدولي في تقريره" الآفاق الاقتصادية العالمية"، عزا هذا التراجع، بقوله إن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدأت عام 2023 بقوة نمو ثابته لكنها بطيئة.

وأضاف أن البلدان المصدرة للنفط، التي شهدت معدلات نمو مرتفعة على مدى عشر سنوات، ومعدلات بطالة منخفضة خلال العام الماضي، أعلنت تخفيضاتٍ في إنتاجها من النفط، كما أن البلدان المستوردة للنفط واجهت عدة تحديات، أبرزها ارتفاع معدلات التضخم، مع تباطؤ النمو بشكل ملحوظ في عام 2023.

الاقتصادات المصدرة للنفط

البنك الدولي قال إنه ومع تلاشي الانتعاش الذي تمتعت بها البلدان المصدرة للنفط نتيجة لارتفاع أسعاره وتراجع الطلب العالمي عليه، فقد تباطأ النمو في إنتاج النفط بسرعة من معدلات مرتفعة سُجلت في أواخر عام 2022.

وحسب البنك، شهدت السعودية تراجعاً في نمو الناتج من معدلات مرتفعة في منتصف عام 2022 إلى 3.9 بالمئة في الربع الأول من عام 2023، مدعوماً بالأنشطة غير النفطية، وبالتالي خفض البنك توقعاته لنمو الاقتصاد السعودي بمقدار 1.5 بالمئة إلى 2.2 بالمئة، من توقعاته السابقة في يناير، لكنه رفع توقعاته للعام 2024 بمقدار واحد بالمئة إلى 3.3 بالمئة.

وبشكل عام، توقع البنك أن يتباطأ معدل النمو في البلدان المصدرة للنفط إلى 2.0 بالمئة في عام 2023، وهو انخفاض كبير عما كان متوقعاً قبل ستة أشهر فقط، وذلك قبل أن يعاود الانتعاش ليسجل 3.2 بالمئة في عام 2024.

الاقتصادات المستوردة للنفط

البنك قال أيضا إن الاقتصادات المستوردة للنفط شهدت استمرار الأوضاع السلبية حتى عام 2023، حيث بلغ متوسط تضخم أسعار المستهلكين مستويات لم تشهدها خلال أكثر من عشر سنوات خلال النصف الأول من العام.

وفي مصر، يرى البنك أن محدودية قدرة البلاد على الحصول على النقد الأجنبي والتحول إلى سعر صرف أكثر مرونة، أدت إلى فقدان الجنيه نحو نصف قيمته بين بداية عام 2022 ومايو 2023.

وقد أفضى ارتفاع التكاليف، وصعوبات تأمين المدخلات المستوردة، وتباطؤ الطلب العالمي إلى التأثير على النشاط الاقتصادي في البلاد، مع تقلص الإنتاج الصناعي (باستثناء النفط) في العام المنتهي وحتى يناير.

وفي المغرب، قال البنك إن استمرار الجفاف وارتفاع معدلات التضخم، أدى إلى إضعاف النمو، مع ارتفاع معدلات البطالة في مارس 2023 إلى معدلات تفوق الذروة التي بلغتها إبان تفشي جائحة كورونا.

لذا، توقع البنك الدولي أن يتباطأ معدل النمو في هذه الاقتصادات إلى 3.4 بالمئة في عام 2023، بانخفاضٍ قدره 0.7 نقطة مئوية عن توقعات يناير.

وفي مصر، توقع البنك أن يتباطأ معدل النمو إلى 4.0 بالمئة في السنة المالية 2022–2023، بانخفاضٍ قدره 0.5 نقطة مئوية عن توقعات يناير، كما خفض توقعاته للعام 2024 أيضا بمقدار 0.8 بالمئة عن توقعات يناير إلى 4 بالمئة، وعزا ذلك إلى تشديد السياسات العامة، والانخفاض الحاد في قيمة العملة، وارتفاع تكاليف الإنتاج.

وفي المغرب، توقع البنك أن يرتفع معدل النمو ليسجل 2.5 بالمئة في عام 2023 ارتفاعاً من 1.1 بالمئة في العام السابق، مدعوماً بالمرونة في قطاعي السياحة وصناعة السيارات، ومن المتوقع أن يؤدي سوء الأحوال الجوية إلى تأجيل عودة الإنتاج الفلاحي إلى طبيعته بعد سنوات متتالية من الجفاف.

https://www.snabusiness.com/article/1627229-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%8A%D8%AE%D9%81%D8%B6-%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D8%AA%D9%87-%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%94%D9%88%D8%B3%D8%B7-2023

3 – بعد عامين من احتجاجات تاريخية.. أين أصبح الاقتصاد الكوبي؟

سكاي نيوز عربية – أبوظبي 11 – 17:41يوليو 2023

جانب من احتجاجات يوليو 2021 في شوارع مدينة هافانا – كوبا

بعد عامين من الاحتجاجات غير المسبوقة المناهضة للحكومة التي هزت كوبا، تفاقمت المشكلات الاقتصادية والاجتماعية العميقة، التي دفعت المواطنين إلى التظاهر وتحدي حكومة تُعرف بعدم تسامحها مع المعارضة.

تغرق الجزيرة في ما قد تكون أخطر أزمة لها منذ التسعينات، مع تضخم غير قابل للكبح، وسياحة تكافح للتعافي، وطوابير لا نهاية لها للحصول على الطعام والوقود والدواء.

وتسبب نقص العملة الأجنبية وانخفاض قيمة البيزو في ارتفاع الأسعار، ويسعى المزيد من الكوبيين إلى الفرار من الجزيرة.

ففي 11 و12 يوليو 2021، أثارت شكاوى مماثلة احتجاجات عفوية في عشرات المدن والبلدات، ردد المشاركون فيها هتافات "حرية!" و"نحن جائعون."

وبعد عام من ذلك، تعهّد الرئيس ميغيل دياز كانيل، إخراج البلاد البالغ عدد سكانها 11 مليون نسمة في وقت قريب من وضع اقتصادي "معقد"، فاقمته ستة عقود من العقوبات الأميركية، وجائحة كوفيد التي ضربت قطاع السياحة الحيوي في كوبا.

لكن بعد مرور عام آخر، لم يتغيّر شيء يذكر.

وقال المحلل السياسي الكوبي، أرتورو لوبيس–ليفي، الذي يعمل في جامعة مدريد المستقلة لوكالة فرانس برس، "على المدى القصير، ليس لدى الحكومة مساحة كبيرة للمناورة."

وأضاف أن دياز كانيل الذي يتولى منصبه منذ العام 2018، يتعامل مع "مستويات خطيرة من الأمن الغذائي والطاقة"، ورثها عن سلفيه فيدل وراول كاسترو.

وبعد حوالى ستة عقود من احتكار الدولة النشاط التجاري، وافقت الحكومة في أغسطس 2021 على الترخيص بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

وساهم ذلك إلى حد كبير في التخفيف من النقص في بعض المنتجات، لكنّ التفاوتات اتّسعت بسبب ارتفاع الأسعار بعيدا عن متناول العديد من الأشخاص الذين يعتمدون بشدة على المنح الحكومية.

وأصبح الكوبيون الذي سئموا من الوضع، أقل ترددا في التعبير عن استيائهم من السلطات.

العام الماضي، كانت هناك تظاهرات متقطعة احتجاجا على انقطاع التيار الكهربائي في العديد من المناطق، في بلد لا يُسمح فيه بالمعارضة السياسية، وحيث كانت الاحتجاجات قبل العام 2021 نادرة جدا.

وفي مايو هذا العام، تظاهر عشرات الأشخاص احتجاجا على نقص المواد الغذائية والدواء في كايمانيرا، وهي مدينة تقع على مسافة ألف كيلومتر من العاصمة.

وقال لوبيس–ليفي إن هذه الاحتجاجات، لم تكن منظمة بل كانت ردود فعل "مرتجلة" على ظروف المعيشة الصعبة.

بالنسبة إلى عالم الاجتماع رافايل هيرناندیس، رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية تيماس، كانت التظاهرات تعكس "تآكل مصداقية الحكومة وسياساتها للخروج من الأزمة."

واستعدادا للذكرى السنوية الثانية للاحتجاجات التي تصادف الثلاثاء، نشر عدد كبير من عناصر الشرطة والقوات الأمنية في شوارع العاصمة الكوبية هافانا.

https://www.snabusiness.com/article/1636321-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%94%D8%B5%D8%A8%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%9F

4 – بين بكين وواشنطن.. 6 ملفات خلافية في الشق الاقتصادي

سكاي نيوز عربية – أبوظبي 06 – 14:23يوليو 2023

وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين

وصلت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين في زيارة رسمية إلى الصين، في محاولة لإرساء استقرار في العلاقات المتوترة بين أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم، في اطار من التنافس التجاري والتكنولوجي بينهما.

في ما يلي أبرز مواضيع الخلاف:

خفض الاعتماد

دفع تصاعد التوترات الجيوسياسية بين بكين وواشنطن والمخاطر التي قد يفرضها نزاع على سلاسل التوريد العالمية بعض المسؤولين السياسيين الأميركيين للدعوة إلى "فصل" الاقتصادين لتقليل الاعتماد على العملاق الآسيوي.

تطرح هذه الرؤية بشكل جذري شكوكا حول العولمة غير المقيدة وعمليات النقل ونقل التكنولوجيا التي سادت على مدى أربعة عقود بين البلدين.

تتحدث إدارة بايدن بدلا من ذلك عن رغبة في "خفض المخاطر" وهي صيغة دبلوماسية أكثر لا تعني بالضرورة قطع كل الجسور.

لكن بشكل عام فان "الأمر هو نفسه" كما تقول لوكالة فرانس برس الباحثة ليندسي غورمان من مركز الابحاث الاميركي جيرمان مارشال فاند.

والهدف بحسب قولها "وقف تصاعد قوة" الصين.

أشباه الموصلات

هي نقطة الخلاف الرئيسية. في السنوات الماضية، وضعت واشنطن على لائحتها السوداء شركات صينية لقطع سلاسل الامداد بالتكنولوجيا الأميركية وخصوصا الرقائق الأكثر تطورا.

تعمل أشباه الموصلات على تغذية الاقتصاد العالمي الحديث وتتواجد في كل أنواع الأجهزة الإلكترونية، من مصابيح ليد (LED) إلى السيارات أو الهواتف الذكية.

وترى الصين التي تسعى إلى استقلالية في هذا المجال أن هذه الإجراءات تهدف إلى الحفاظ على الهيمنة الأميركية وعرقلة تنميتها.

أعلنت بكين الاثنين عن قيود على صادرات معدنين نادرين يعدان ضروريين لاشباه الموصلات والتي تعد المنتج الرئيسي لها.

هذا الإجراء الذي تم الكشف عنه قبل وصول جانيت يلين يعتبر الى حد كبير بمثابة رد.

ديون

ستدرج الديون أيضا على لائحة المباحثات سواء كان القائمة الأميركية الكبيرة حيال بكين او استراتيجية الصين المثيرة للجدل المتمثلة في إقراض الدول النامية التي تواجه صعوبات في تسديدها.

وقال براد سيتسر المسؤول الكبير السابق في الخزانة الذي بات الآن في مجلس العلاقات الخارجية، مركز الابحاث الأميركي، لوكالة فرانس برس إن "السؤال هو معرفة ما إذا كانت الصين على وشك التوصل إلى اتفاق مع سريلانكا أو غانا حول شروط إعادة هيكلة الديون الرسمية."

بالتالي تشكل زيارة يلين فرصة لواشنطن لتنسيق الجهود مع بكين في اطار مساعدة الدول النامية المديونة.

تكنولوجيا

هذا ميدان معركة آخر، ففي السنوات الماضية أثارت شركات التكنولوجيا الصينية ارتيابا على الصعيد الدولي بسبب تداعيات على الامن القومي قد تخلفها علاقاتها مع الحكومة الصينية.

ووجهت واشنطن تحذيرا بشكل خاص من معدات هواوي، أحد عمالقة القطاع، معتبرة انها يمكن ان تستخدم كأدوات للتجسس الحكومي وهو ما نفته بكين بشدة.

اما في ما يتعلق بشبكة تيك توك للتواصل الاجتماعي التي تملكها الشركة الصينية بايت دانس، فقد أثارت قلق برلمانيين أميركيين بشأن أمن بيانات

للاستخدام الأميركي وإمكانات هذا التطبيق كأداة دعائية للحزب الشيوعي الصيني.

ضرائب

تضاف الضرائب الجمركية التي فُرضت في إطار الحرب التجارية التي أطلقها الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب الى التوترات بين القوتين.

تقول ليندسي غورمان إن من غير المرجح ان تقبل واشنطن تخفيفها "خصوصا من جانب واحد."

وأضافت "استنادا لما قيل علنا، لا اعتقد ان هذه تشكل أولوية على جدول أعمال" يلين في بكين.

بيئة الأعمال: أخيرا، فان بيئة الأعمال بالنسبة للشركات الأميركية الموجودة في الصين يواجه صعوبات متزايدة، مثل عمليات البحث والتحقيقات التي أطلقت في الأشهر الأخيرة ضد البعض منها.

يقول إدوارد الدن من مجلس العلاقات الخارجية إن النسخة الجديدة من قانون مكافحة التجسس، وهو أكثر تشددا دخل حيز التنفيذ في الأول من يوليو، هي مصدر "الكثير من القلق بالنسبة للمجموعات الاجنبية."

وأضاف "اذا استؤنف الحوار، فسيستعيد المستثمرون الأجانب بعض الثقة في أن الاستثمار في الصين هو مشروع طويل المدى." على العكس من ذلك، وإذا كان كل شيء يشير إلى أن العلاقة تتجه نحو انفصال فان "أذكى شيء بالنسبة للمستثمرين الأجانب هو البحث عن مخرج سريع."

https://www.snabusiness.com/article/1635028-%D8%A8%D9%83%D9%8A%D9%86-%D9%88%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86-6-%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A

5 – اقتصاد أميركا ينمو على عكس التوقعات.. أين الركود المنتظر؟

سكاي نيوز عربية – أبوظبي 04 – 13:56يوليو 2023

وول ستريت

يتحرك اقتصاد الولايات المتحدة بمسارات مخالفات لتوقعات الخبراء والمؤسسات الاقتصادية العالمية، بحدوث ركود اقتصادي في عام 2023 وفي النصف الثاني منه على أبعد تقدير، كنتيجة حتمية لرفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة منذ مارس الماضي بشكل متتالي ومتسارع لمواجهة التضخم المرتفع.

الركود هو أن يتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما في ربعين سنويين متتالين، بحيث يصبح نمواً سلبياً أي أدنى من صفر بالمئة، ويعرّفه المكتب القومي للأبحاث الاقتصادية في الولايات المتحدة بأنه "الانخفاض الكبير في مستويات النشاط الاقتصادي، والذي يستمر لأكثر من بضعة أشهر، والمتمثل في انخفاض مستويات الإنتاج والتوظف والدخل الحقيقي وغيرها من المؤشرات"، وغالبا ما يبدأ الركود عندما يصل الاقتصاد إلى قمة النشاط، وينتهي عندما يصل الاقتصاد الى أدنى مستوياته.

ورفع الفيدرالي الأميركي اعتباراً من مارس 2022، معدل الفائدة 10 مرات، ما أدى إلى تراجع معدل التضخم السنوي إلى 4 بالمئة خلال مايو الماضي، بعد أن وصل في منتصف 2022 إلى أعلى مستوياته في نحو 4 عقود متجاوزاً الـ9 بالمئة، ولكنه مع ذلك لا يزال بعيداً عن مستهدف المركزي الأميركي البالغ 2 بالمئة، وهو ما دفعه لتوقع رفعين متتالين للفائدة حتى نهاية

2023 بواقع 25 نقطة أساس لكل منها، بعد قراره منتصف يونيو الماضي تثبيت معدلات الفائدة الرئيسية ضمن نطاق 5 و5.25 بالمئة للمرة الأولى منذ يناير 2022.

تحذيرات مؤسسات دولية من الركود

وكشفت دراسة للبنك الدولي صدرت في سبتمبر 2022، عن أن العالم قد يتجه نحو ركود اقتصادي في 2023 وسلسلة من الأزمات المالية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ستُسبِّب لها ضرراً دائماً، وذلك مع قيام البنوك المركزية في أنحاء العالم بزيادات متزامنة لأسعار الفائدة لمكافحة التضخم. وأضافت الدراسة أن "أكبر ثلاثة اقتصادات في العالم – وهي الولايات المتحدة والصين ومنطقة اليورو – تشهد تباطؤاً حاداً للنمو، وأن مجرد وقوع صدمة خفيفة للاقتصاد العالمي خلال 2023 قد تهوي به في غمرة الركود."

وعزز البنك توقعاته منذ بداية العام الجاري عندما رجح اقتراب الاقتصاد العالمي بشكل خطير من وضع الركود الاقتصادي، حيث راجعت المؤسسة الدولية توقعاتها لكل البلدان المتقدمة تقريباً ولثلثي البلدان الناشئة أو النامية، على أن "تسجل الولايات المتحدة خصوصاً نمواً ضعيفاً (0.7 بالمئة) مع انعدام النمو في أوروبا."

ومع بداية العام الجاري، حذرت رئيسة صندوق النقد الدولي، كريستالينا غورغييفا، من أن عام 2023، سيكون أصعب على الاقتصاد العالمي من العام الماضي، وتوقعت أن يدخل ثلث الاقتصاد العالمي في حالة ركود لأن "الاقتصادات الثلاثة الكبرى، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين، تتباطأ جميعا في وقت واحد."

بدورها توقعت دراسة استطلاعية نشرت في مارس 2023، أن الولايات المتحدة ستدخل على الأرجح في حالة ركود هذا العام، وستواجه تضخماً مرتفعاً حتى عام 2024. جاء ذلك في رد غالبية من الخبراء الاقتصاديين على استطلاع أجرته الرابطة الوطنية لاقتصاديات الأعمال.(NABE)

بيانات قوية: نجح الاقتصاد الأميركي خلال الربع الأول من العام الحالي بتحقيق نمو بنسبة 1.3 بالمئة، بعد أن تجنب الركود خلال العام الماضي، لتبلغ نسبة النمو في العام 2022 بأكمله 2.1 بالمئة، وبحسب وزارة التجارة الأمريكية قفزت مبيعات المنازل الجديدة في مايو الماضي 12.2 بالمئة وهو أعلى مستوى في ما يقرب من عام ونصف العام، في حين شهد أداء مؤشرات الأسهم الرئيسية في الولايات المتحدة في النصف الأول من 2023 أداء إيجابياً وملفتاً للنظر، وذلك مع ارتفاع مؤشر ستاندرد آند بورز 500 بواقع 16.2 بالمئة، ومؤشر داو جونز 3.88 بالمئة، وتحقيق مؤشر ناسداك مكاسب وصلت إلى 40 بالمئة مع أربعة أشهر متتالية من المكاسب في أطول موجة مكاسب شهرية مستمرة في ثلاثة أعوام.

جدل واسع: وفي حديثه لموقع "اقتصاد سكاي نيوز عربية" يشير الخبير الاقتصادي الدكتور عبد الله الشناوي إلى أن الجدل لا يزال واسعاً حول ما إذا كان الاقتصاد الأميركي يتجه نحو الركود أم لا، منوهاً بأنه رغم التحذيرات من حدوث انكماش اقتصادي وشيك للاقتصاد الأميركي، إلا أنه ظل مرناً نسبياً، مع أن الأحوال لم تكن جيدة عام 2022 حيث بلغ معدل التضخم ذروته منذ 40 عاماً، وارتفعت أسعار الغاز وانخفضت ثقة المستهلك وانخفضت الأسواق بنسبة 20 بالمئة، وعلى الرغم من ذلك تجنبت أميركا

الركود، لكنه ساد اعتقاد بتوقع حدوث الركود لسببين: الأول: ارتفاع أسعار الفائدة، والثاني: تقييد الائتمان.

وتوقع خبراء بنك الاحتياطي الفيدرالي أن تؤدي الآثار الاقتصادية المحتملة للتطورات المصرفية الأخيرة إلى "ركود معتدل" يبدأ في وقت لاحق من هذا العام. ويمكن لإخفاقات البنوك أن تجعل الاقتراض أكثر صعوبة، مما يحد من الإنفاق والتأثير على النشاط الاقتصادي، أي قد يقوم المقرضون بتشديد معاييرهم في أعقاب الانهيارات المصرفية الأخيرة، وفقاً للشناوي.

مؤشرات تستبعد الركود: وفي شرحه للجدل بين الاقتصاديين يوضح الخبير الاقتصادي الدكتور الشناوي المؤشرات التي يستند عليها الفريق الذي لا يتوقع حدوث تصخم بما يلي:

- معظم الاقتصاديين لا يرون حدوث ركود في الاقتصاد الأميركي نظراً لأن الإنفاق الاستهلاكي لا يزال يشكل 70 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفع بواقع 0.5 بالمئة في أبريل بعد التكيف مع التضخم.
- بناء على ما سبق ظل مؤشر التوظيف قوياً حيث أضاف كل من القطاعين العام والخاص حوالي 283 ألف وظيفة شهرياً.
- أدى نقص العمالة إلى قيام الشركات بالتمسك بالعاملين بدلا من تسريحهم.
- نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 1.3 بالمئة في الربع الأول من عام 2023 ومن المتوقع أن ينمو بمعدل 1 بالمئة في الربع الحالي.
- ارتفاع معدلات الرهن العقاري والتي أدت إلى انخفاض أسعار المساكن.

مؤشرات حدوث الركود

على الجانب الآخر يوجد فريق يتوقع حدوث الركود الاقتصادي عام 2023 ويرى لذلك الأسباب التالية:

•تراجع البنوك عن الإقراض بسبب تدفقات الودائع التي أدت إلى انهيار العديد من البنوك في وقت مبكر من هذا العام.

•ارتفاع أسعار الفائدة التي يشعر بها المستهلكون والشركات في نهاية الأمر بعمق شديد.

•السبب الأخير على حدوث الركود هو "منحنى العائد المقلوب" حيث تكون أسعار الفائدة أعلى على السندات طويلة الأجل بالنسبة للسندات قصيرة الأجل، إذ يحتاج المستثمرون إلى عائد على المخاطرة بأموالهم لفترة طويلة. حيث قفز العائد على سندات الخزانة الأميركية لآجل عامين فوق عائد سندات الخزانة لآجل 10 سنوات وهي الظاهرة التي تسمى بـ "منحنى العائد المقلوب". وكانت هذه إشارة تعبر عن رغبة المستثمرين في نقل أموالهم إلى أصول أكثر أماناً في الآجل الطويل ما يؤدي إلى ارتفاع أسعارهم وانخفاض عوائدهم.

ويرى الدكتور الشناوي أن الركود الاقتصادي قد يحدث في حالة تراجع الثقة، وسيطرة حالة التشاؤم بين الشركات والمستهلكين، وانخفاض عدد ساعات العمل، ونقص الطلب على السلع الاستهلاكية والرأسمالية، ونقص مستوى تصاريح البناء، لكنه يشير إلى بعض المؤشرات الواجب مراعاتها عند تقييم حالة الركود الاقتصادي من عدمه مثل:

ثقة المستهلكين

•أسعار المستهلك

•أسعار المنتجين

•معدل البطالة

•الناتج المحلي الإجمالي

•الوظائف غير الزراعية

•البيع بالتجزئة: وبناء عليها إذا أظهرت هذه المؤشرات أرقاما سلبية فيمكن افتراض أن الاقتصاد يعاني من الركود، أما المؤشرات الدالة على انتهاء الركود فهي، مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، وأسعار المستهلك ومعدل البطالة، ففي حال أظهرت هذه المؤشرات استقرارا نسبيا، وحققت مكاسب فإن ذلك يعني انتهاء الركود، بحسب الشناوي.

حقائق عن الاقتصاد الأميركي، قطاع التكنولوجيا محرك الأسواق

في تحليله لأداء الاقتصاد الأميركي يقول الخبير الاقتصادي الدكتور نضال الشعار: "حقيقة نشهد تغيراً جذرياً وجوهرياً في شعور المستثمرين بالولايات المتحدة تجاه الأسواق خلال الفترة القليلة الماضية نتيجة التفاؤل الكبير بانخفاض معدلات التضخم بسبب السياسة النقدية التشددية التي يتبعها الاحتياطي الفيدرالي في رفع أسعار الفائدة، وهو ما دفع أغلب المستثمرين وحتى المحللين للاعتقاد بأن هذه السياسة نجحت وأتت ثمارها ببيانات قوية للاقتصاد الأميركي مستندين إلى تقدم جميع المؤشرات خلال الأشهر الستة الأولى من هذا العام، وخصوصاً الارتفاع الكبير في أسهم التكنولوجيا التي كانت المحرك الأساسي للأسواق ما جعلهم يتراجعون في آرائهم بما يخص الركود الاقتصادي الذي كان متوقعاً في النصف الثاني من عام 2023، بل ويتفاءلون باستمرار هذا التقدم في النصف الثاني من العام."

لكن الدكتور الشعار يخالف هذه الرؤية متوقعا حدوث الركود في أواخر العام الجاري. وأضاف في حديثه لموقع "اقتصاد سكاي نيوز عربية": "صحيح أن أداء الأسواق كان جيداً في النصف الأول من عام 2023 وذلك بعد عام

كارثي (2022) من كل النواحي وخصوصاً من الناحية الجيوسياسية، بيد أن التضخم الذي لاحظناه في 2022 وجزء من العام الجاري هو تضخم من جانب العرض وليس من جانب الطلب بشكل خاص ارتفاع أسعار الطاقة جراء الحرب الروسية الأوكرانية، فعندما بدأت أسعار الطاقة بالانحسار (نحو 70 دولارا سعر خام برنت بعد أن وصل إلى أكثر 120 دولاراً في مرحلة من المراحل عام 2022) بدأنا نلاحظ انخفاض معدلات التضخم."

ويشرح الخبير الاقتصادي الدكتور الشعار أن 70 بالمئة من التضخم الذي حدث في الفترة السابقة كان من جانب العرض (تحديداً الطاقة وبعض الغذائيات) و30 بالمئة كان من جانب الطلب الذي هو زيادة العمالة والوظائف يرافق ذلك انتهاء جائحة كورونا التي كان لها تأثير كبير في تحفيز الطلب وخروج الناس من المنازل وزيادة الاستهلاك والتوظيف.

الركود قادم أواخر العام: ويرى الدكتور الشعار أن "الأسواق حالياً وصلت إلى الذروة، ومن المستبعد على – سبيل المثال– ارتفاع سعر سهم تسلا إلى أكثر من 261 دولارا بعد أن كان تداوله يتم بسعر 100 دولار، وهذا ينطبق على أغلب أسهم الشركات الأخرى، ويمكن أن تظهر حقائق مختلفة في أواخر عام 2023 لنشهد نوعاً من أنواع الركود أو الثبات في معدل النمو إلا إذا انتهت مفاعيل العوامل الجيوسياسية المرتبطة بالحرب الروسية الأوكرانية عندها سيكون الوضع مختلفاً."

https://www.snabusiness.com/article/1634439-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%94%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D8%A7-%D9%8A%D9%86%D9%85%D9%88-%D8%B9%D9%83%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%83%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%B8%D8%B1%D8%9F

ثانياً – الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:

The World Economy in English and Polish:

Gospodarka światowa w języku angielskim i polskim:

7 – Rata kredytu 2 procent będzie sporo niższa niż najem

Raty kredytu na 2 proc. będą niższe od stawek najmu mieszkań nawet o kilkaset złotych miesięcznie. Masowych przeprowadzek „na własne" eksperci jednak nie przewidują.

Foto: Adobe Stock

Kredyt 2 procent będzie bardziej opłacalny w 12 miastach.

Aneta Gawrońska, 26.06.2023 03:00

Program tanich kredytów wchodzi w życie w lipcu. Rynek sprzedaży mieszkań, który załamał się po zacieśnieniu polityki kredytowej, odżywa, co nie pozostanie bez wpływu na rynek najmu. Ten gwałtownie rósł, nakręcany dodatkowym popytem. Lokale wynajmowali nie tylko uchodźcy z Ukrainy, ale też ci, którzy tracili możliwość wzięcia kredytu. Teraz sytuacja może się odwrócić. Rząd, który zaorał wspierający najem program Mieszkanie+, postanowił wspierać własność.

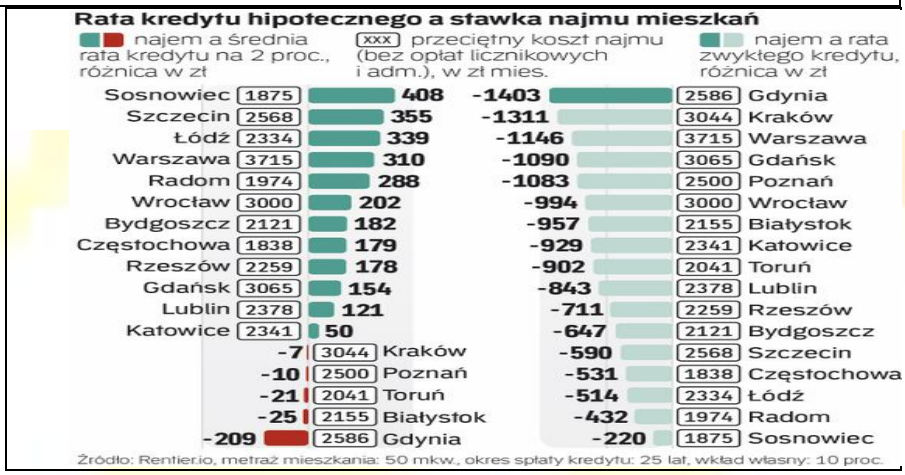

Ucieczka na swoje

Stawki najmu z kosztem taniego kredytu zestawia Rentier.io. – Raty Bezpiecznego kredytu 2 proc. będą zmienne, dlatego porównując je ze zwykłym kredytem, obliczyłem wysokość pierwszej raty w ramach programu oraz średniej raty w całym okresie kredytowania – wyjaśnia Anton Bubiel, prezes Rentier.io. W większości z 17 analizowanych miast kredyt z dopłatą będzie bardziej opłacalny niż najem. Pierwsza rata takiego kredytu będzie niższa niż czynsz w 11 miastach – od 64 zł w Lublinie do 370 zł w Sosnowcu.

Biorąc pod uwagę średnią ratę w całym okresie kredytowania, kredyt z dopłatami będzie bardziej opłacalny w 12 miastach. Np. w Katowicach różnica to 50 zł, w Lublinie 121, w Gdańsku 154, w Rzeszowie 178, w Warszawie 310, w Łodzi 339, a w Sosnowcu 408 zł. W kilku miastach czynsz wciąż będzie niższy niż rata – od 7 zł w Krakowie do 209 zł w Gdyni.

– Porównując stawki najmu z ratą zwykłego kredytu, w żadnym mieście kredyt nie jest korzystniejszy – zauważa Bubiel. Największą różnicę odnotowuje w Gdyni: rata jest wyższa o 1403 zł. W Krakowie – o 1311 zł, w Poznaniu – o 1083 zł, w Warszawie – o 1146 zł. Prezes Rentier.io przypomina, że osoby, które wezmą kredyt na 2 proc., przez pierwsze dziesięć lat dostaną dopłaty, które obniżą ratę tak, że oprocentowanie będzie wynosić 2 proc. plus marża.

– W okresie dopłat kredyt będzie spłacany w ratach malejących – zaznacza Bubiel. – Zwykle zaś jest preferowany system rat stałych, co nieco komplikuje porównywanie kredytu z dopłatami ze zwykłymi kredytami. Nie ma ofert kredytów z oprocentowaniem stałym na całe dziesięć lat. W praktyce oznacza to, że przez dziesięć lat, gdy otrzymujemy dopłaty, mamy do czynienia z dwoma okresami po pięć lat. Po pięciu latach ustalamy z bankiem nowe oprocentowanie stałe (zależne od obecnych stóp oprocentowania kredytów z oprocentowaniem stałym w bankach), co skutkuje nową wysokością dopłat. Po dziesięciu latach zdarzą się dwie rzeczy. Dopłaty się zakończą, a kredyt zostanie oprocentowany według zmiennej stopy plus marża banku. Raty automatycznie przechodzą na system rat równych, chyba że złożymy wniosek w banku o kontynuację spłaty w ratach malejących.

Będą masowe ucieczki z czynszówek? Anton Bubiel uważa, że raczej nie, choć, jak mówi, przeprowadzki na własne będą. – Wpływ taniego kredytu na rynek najmu zależy od tego, jak wielu

najemców zakwalifikuje się do programu. Ważne, czy jego budżet będzie wystarczający, by wszyscy chętni z niego skorzystali – tłumaczy. – Według Ministerstwa Rozwoju i Technologii kredytów na 2 proc. będzie 30–40 tys. rocznie. Najbardziej optymistyczne prognozy wskazują na 50 tys. lub więcej. Biorąc pod uwagę budżet programu – 11,3 mld zł – wariant optymistyczny wydaje się mało realny. Przy dopłatach średniej wysokości budżet wystarczy na 100–120 tys. kredytów w perspektywie kilku lat – szacuje.

Prezes Rentier.io zwraca uwagę, że w Polsce jest wynajmowanych 1–1,5 mln mieszkań. – Zakładając, że z tanich kredytów skorzystają wyłącznie aktualni najemcy, i to wszyscy naraz w tym samym czasie, wpływ programu oznaczałby odpływ maksymalnie 10 proc. najemców – mówi. – Taki scenariusz jest nierealny. Z taniego kredytu będą korzystać nie tylko obecni najemcy, a wpływ programu na rynek wynajmu będzie rozłożony w czasie.

Zdaniem Urszuli Kołodziejskiej z agencji Power Invest część wynajmowanych mieszkań opustoszeje. – Nie będzie to bezpośrednia i jedyna konsekwencja rządowego programu – uważa.

Dodaje, że uspokojenie rynku najmu wiąże się też z migracją obywateli Ukrainy. – Przyjeżdża ich do Polski coraz mniej. Wielu wraca do swoich domów, wielu migruje dalej na Zachód. Ci, którzy związali się z Polską, kupują tu mieszkania, co też ma wpływ na rynek najmu – mówi. Kołodziejska ocenia, że stawki najmu nie będą jednak spadać. – Właściciele atrakcyjnych nieruchomości

o wysokim standardzie, w ciekawych lokalizacjach, utrzymają czynsze, ponieważ wciąż są chętni na takie lokale – tłumaczy. – To np. pracownicy korporacji z całego świata. Mowa głównie o dużych miastach, w których są siedziby międzynarodowych firm.

Bez kredytowej pętli

Ekspertka Power Invest zakłada, że właściciele mieszkań, którzy nie będą w stanie ich szybko i drogo wynająć, mogą je wystawiać na sprzedaż, korzystając ze wzrostu cen. – Na początku maja mieszkanie z oferty deweloperskiej kosztowało 529 tys. zł, a w połowie czerwca cena wzrosła do 569 tys. zł. To ponad 7–proc. wzrost, a nowy program kredytowy nie został jeszcze uruchomiony – akcentuje. – Kiedy ceny wzrosną, kupujący będą musieli zaciągać większe kredyty. Kiedy raty będą wyższe, zatrze się różnica między nimi a stawką najmu. Wielu młodych ludzi może wybrać najem, bez kredytowego zobowiązania na 25 lat – dodaje.

Masowych przeprowadzek nie spodziewa się Katarzyna Liebersbach–Szarek z agencji Nieruchomości Łobzowskie. – Tani kredyt jest superproduktem w takich miastach, jak np. Skarżysko–Kamienna czy inna miejscowość, gdzie można kupić mieszkanie w cenie ok. 4 –5 tys. zł za mkw. – mówi.

– W dużych miastach, gdzie ceny zaczynają się od 11 tys. zł za mkw., to niezbyt rozkręci rynek – uważa.

Łukasz Browarczyk z BIG Property potwierdza: kredyt na 2 proc. nie wpłynie znacząco na rynek najmu. – Mimo że zainteresowanie nim jest spore, nie przewidujemy dużej liczby transakcji – mówi. – Zdolność kredytowa klientów nadal nie będzie

na tyle wysoka, by mogli sobie pozwolić na docelowe mieszkanie. Klienci, których dochody pozwalają na uzyskanie kredytu, zazwyczaj są już właścicielami innej nieruchomości.

© Licencja na publikację, © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone

Źródło: Rzeczpospolita

https://www.rp.pl/budownictwo/art38654831–rata–kredytu–2–procent–bedzie–sporo–nizsza–niz–najem

8 – Deweloperzy produkują pod rządowy program

Firmy może i nie budują więcej, ale zmieniają strukturę oferty. Więcej lokali powstaje z myślą o tanim kredycie. Ich ceny są niższe od obecnej średniej.

Foto: Shutterstock

Adam Roguski, 06.06.2023 03:00

W maju w siedmiu głównych aglomeracjach umowami deweloperskimi sprzedano 4,5 tys. mieszkań. To o 7 proc. mniej niż w kwietniu i tyle samo, ile w marcu – wynika z szacunków Otodom Analytics, które publikujemy jako pierwsi. Oznacza to, że mamy stabilizację sprzedaży po odbiciu od dołka z sierpnia ub.r. (2,1 tys. lokali).

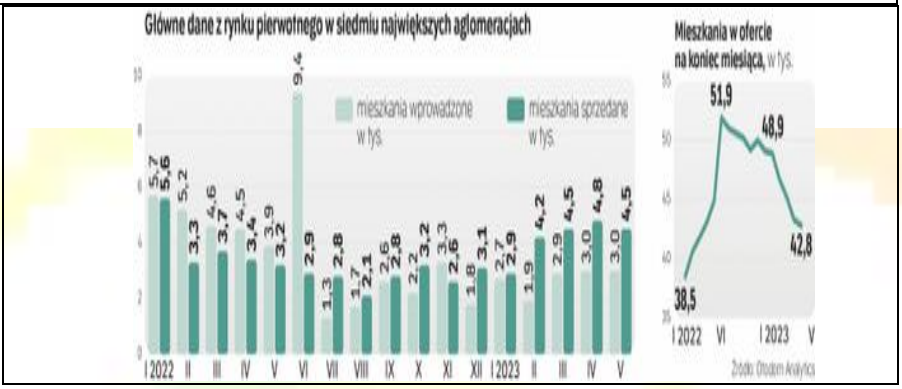

Na grilla zamiast do biura sprzedaży

Mimo stabilnego popytu deweloperzy nadal nie decydują się na przyspieszenie z inwestycjami. W maju podobnie jak w kwietniu firmy wprowadziły do oferty mniej lokali niż w tym czasie sprzedały: 3 tys. W Warszawie, Krakowie, Wrocławiu i Trójmieście sprzedaż była mniej więcej dwa razy wyższa od wprowadzeń. Jedynie w Łodzi i Katowicach relacja była odwrotna – ale to dużo mniejsze rynki.

W efekcie maj był szóstym z kolei miesiącem kurczącej się oferty: do wzięcia na koniec miesiąca było w siedmiu aglomeracjach 42,8 tys. lokali. W Warszawie, Wrocławiu i Trójmieście sytuacja jest alarmująca: gdyby deweloperzy przestali budować, a tempo sprzedaży się utrzymało, cała dostępna oferta rozeszłaby się w zaledwie nieco ponad dwa kwartały, podczas gdy o równowadze popytu i podaży można mówić, jeśli jest to cztery, pięć kwartałów.

Wymagania dla kupujących pierwsze mieszkania. Są plany poluzowania

Niższe koszty, wyższa zdolność kredytowa i brak konieczności posiadania wkładu własnego – na to wszystko mogą już niedługo liczyć osoby, które będą chciały kupić pierwsze mieszkanie.

Według Otodom Analitycs spadek sprzedaży o 7 proc. miesiąc do miesiąca nie świadczy o hamowaniu rynku, może być raczej efektem długiego majowego weekendu, który w tym roku trwał dla niektórych – przy wykorzystaniu urlopu – cały tydzień. Ponadto wynik całej grupy mocno pociągnęły w dół Trójmiasto i Poznań, gdzie spadki były znacznie mocniejsze – rzędu 25 proc.

Według ekspertów, istotne jest to, że sprzedaż czwarty miesiąc z rzędu przekroczyła 4 tys. lokali. Odbicie to m.in. efekt złagodzenia przez Komisję Nadzoru Finansowego kryteriów badania zdolności kredytowej. Na zakupy idą też ci, którzy obawiają się, że w wyniku wprowadzenia Bezpiecznego Kredytu, przy wciąż niewysokiej aktywności deweloperów, ceny lokali pójdą w górę.

Choć program ma wejść w życie w lipcu, potencjalni beneficjenci są już aktywni na rynku, wyszukując i rezerwując lokale. W maju umów rezerwacyjnych zawarto 2,4 tys. To jednak mniej niż w lutym i marcu, kiedy było to po 3 tys. Umowa rezerwacyjna to, w uproszczeniu, „zaklepanie" lokalu przed ubieganiem się o kredyt. Zazwyczaj między rezerwacją a zawarciem umowy deweloperskiej upływa niewiele czasu, ale obecnie część deweloperów godzi się, by rezerwowano lokale pod nieistniejącą jeszcze ofertę kredytową banków.

Produkcja już na potrzeby programu

Oferta deweloperów w ujęciu ilościowym nie rośnie tak spektakularnie, jak mogłoby się wydawać, biorąc pod uwagę nadchodzący „Bezpieczny Kredyt". Ale z danych Otodom Analytics wynika, że struktura podaży i ceny nowych projektów są już ewidentnie pod wpływem programu. Deweloperzy przestawili produkcję na tańsze mieszkania.

– Jeśli spojrzymy na średnie ceny lokali wprowadzanych przez deweloperów do sprzedaży, to różnice w ujęciu miesięcznym są spektakularne. Ponad 30–proc. spadek w Łodzi i Wrocławiu i 27–proc. w Krakowie dowodzą tego, że do sprzedaży zaczęły trafiać inwestycje, w których potencjalnymi nabywcami mogą być ci, którzy zamierzają skorzystać z Bezpiecznego Kredytu – wskazuje Katarzyna Kuniewicz, szefowa działu badań rynku mieszkaniowego w Otodom Analytics. – Średnie ceny całkowite lokali w nowych projektach w tych miastach nie przekraczają 700 tys. zł, co również potwierdza tę strategię deweloperów – dodaje. W ramach Bezpiecznego Kredytu można pożyczyć do 500–600 tys. zł i skorzystać z maksymalnie 200 tys. zł wkładu własnego.

Taka zmiana strukturalna deweloperskiej oferty będzie wpływać na średnie ceny. Najbardziej spektakularną różnicę między średnią ceną mieszkań wprowadzonych w maju do oferty, a tych, które na koniec maja wciąż pozostawały do wzięcia, widać w Warszawie: to odpowiednio 12,2 tys. i 14,4 tys. za mkw.

– Mogliśmy się spodziewać, że deweloperzy zareagują na zainteresowanie nabywców z mniej zasobnym portfelem. W końcu znaczna część klientów wróciła na rynek po złagodzeniu wymogów

dotyczących wyliczania zdolności kredytowej. Deweloperom zajęło to oczywiście więcej czasu, ponieważ znacznie większa jest bezwładność działań po stronie podaży – podsumowuje Kuniewicz.

© Licencja na publikację, © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone

Źródło: Rzeczpospolita

https://www.rp.pl/budownictwo/art38573481–deweloperzy–produkuja–pod–rzadowy–program

9 – Najbogatszy człowiek świata narzeka na hejt. „Francuzi krytykują ludzi sukcesu”

Bernard Arnault, magnat branży luksusowej, najbogatszy człowiek na świecie (w ostatnich latach na zmianę z Elonem Muskiem) narzeka na niechęć ze strony swoich rodaków. Francuzi wolą wiecznych przegranych — twierdzi miliarder w rozmowie z „Le Figaro”.

Foto: Blondet Eliot/ABACA/PAP

Majątek Bernarda Arnaulta i jego rodziny szacuje się na ponad 224 miliardy dolarów.

Izabela Popko, 26.06.2023 16:46

Bernard Arnault jest jednym z najpotężniejszych ludzi świata. Kontroluje francuski koncern LVMH, giganta branży luksusowej, firmę która, pod jego kierownictwem, w ostatnich latach zdominowała rynek światowy skupiając najbardziej pożądane i najdroższe marki.

74–letni Arnault okupuje najwyższe pozycje na listach najbogatszych, pierwsze miejsce zajmując na zmianę z Elonem Muskiem. Dzięki swoim sukcesom stał się znany na całym świecie. Niestety, we Francji pozostaje nielubiany, właśnie dlatego, że odniósł sukces. Tak przynajmniej twierdzi w rozmowie z „Le Figaro".

Bernard Arnault: „Francuzi wolą krytykować ludzi sukcesu"

Zamiast darzyć go szacunkiem i uznaniem, Francuzi wolą krytykować Bernarda Arnaulta. Twórca LVMH, giganta branży luksusowej, w którego portfolio znajdują się takie marki jak Louis Vuitton, Tiffany & Co, Christian Dior, Fendi, Givenchy czy Moët & Chandon, narzeka na swoich rodaków.

Warszawa w czołówce miast na świecie, w których najtrudniej jest o dobrą pracę

Być może mamy rynek pracownika, ale o dobre miejsca pracy nieustannie trwa rywalizacja między kandydatami. Warszawa znalazła się w globalnym zestawieniu miast, w których o atrakcyjną posadę trzeba walczyć najmocniej. Bernard Arnault jest najbogatszym Francuzem i Europejczykiem. W rankingu miliarderów „Forbesa" Arnault figuruje na szczycie, z kolei „Bloomberg" uplasował go na drugim miejscu swojego zestawienia, przyznając palmę pierwszeństwa Elonowi Muskowi.

Niewielu Francuzom udało się odnieść tak duży sukces jak 74–letniemu Arnaultowi, który koncern LVMH utworzył w 1987 roku. To właśnie spektakularny finansowy sukces stanowi jego zdaniem przyczynę niechęci ze strony rodaków.

Bernard Arnault zbił majątek dzięki biznesowi w Polsce

Bernard Arnault, francuski multimiliarder, który wyprzedził Jeffa Bezosa na liście najbogatszych ludzi na świecie, swoje bogactwo zawdzięcza również interesom prowadzonym od lat w Polsce – a właściwie dzięki jednemu biznesowi, za to niezwykle udanemu.

Arnault jest również kolekcjonerem sztuki oraz filantropem. Dlaczego więc Francuzi nie lubią swojego bogatego rodaka, którego odbarzono nieco złośliwym określeniem „wilkiem w kaszmirze"? Założyciel LVMH ma na ten temat teorię, którą podzielił się niedawno w rozmowie z dziennikarzem „Le Figaro", Jeanem–Marie Rouartem.

„Francja to kraj, który lubi krytykować, zwłaszcza tych, którzy odnieśli sukces i są dość znani. W tej dziedzinie jestem pierwszy w kolejce" — powiedział Arnault, dodając, że Francuzi „zawsze wolą Poulidora". Miliarder nawiązał w ten sposób do Raymonda Poulidora, francuskiego kolarza, który startował w Tour de France w latach 60. i 70. XX wieku. Nigdy nie udało mu się wygrać tego wyścigu — za to trzy razy zajmował drugie miejsce, przez co stał się dla wielu Francuzów symbolem wiecznego przegranego.

„Krytyka gospodarki rynkowej ma coraz większe poparcie, bo ekstremiści są obecnie bardzo głośni. Ich jedyną obsesją jest podnoszenie podatków w, nawet jeśli należą one obecnie do najwyższych w Europie" – powiedział Arnault w rozmowie z „Le Figaro". „Wilk w kaszmirze". Kim jest Bernard Arnault, najbogatszy Europejczyk?

Tylko w tym roku Bernard Arnault już kilkukrotnie stał się celem krytyki ze strony swoich rodaków. W styczniu Jean–Luc Mélenchon, lider mocno lewicowej partii La France Insoumise, określił miliardera „najgorszą obrazą swojego kraju", podkreślając, że bogaci odpowiadają za cierpienie biednych, zaś dobra luksusowe nie mają racji bytu.

Arnault odniósł się do tej wypowiedzi na łamach „Le Figaro". „Ta branża tworzy niezwykłe produkty, które ucieleśniają francuską jakość" — stwierdził biznesmen.

Francuz wrzucił też kamyczek do ogródka polityków prawicy, zarzucając im brak pomocy w odpieraniu ataków pod jego adresem. Zdaniem Arnaulta politycy ci „sprawiają wrażenie zawstydzonych, a także szukających poparcia wśród wyborców, którzy i tak na nich nie zagłosują".

Arnaultowi dostało się też ze strony „zwykłych" Francuzów. W ramach protestów, jakie wybuchły przeciwko podwyższeniu we Francji wieku emerytalnego, w kwietniu członkowie związków zawodowych zaatakowali siedzibę koncernu LVMH w Paryżu.

Ostatnio Arnault dał paryżanom jeszcze jeden powód do krytyki. W ubiegłym tygodniu zorganizowano pokaz męskiej kolekcji marki Louis Vuitton na Pont–Neuf, znajdującym się w samym centrum Paryża najstarszym moście tego miasta.

Debiut Pharrella Williamsa w Louis Vuitton: słynna marka w świecie Minecrafta

Wielkie przedstawienie w sercu Paryża – debiutancki pokaz kolekcji męskiej przygotowanej pod kierownictwem Pharrella

Williamsa to dowód na to, jak bardzo w ostatnich latach zmienił się świat mody. Ubrania są w nim ważne, ale nie najważniejsze. Ze względu na skalę imprezy, w której wzięły udział między innymi Rihanna, Kim Kardashian, Zendaya i Beyoncé, a także przedstawiciele Komitetu Organizacyjnego Igrzysk Olimpijskich 2024 i paryskiej policji, na dwa dni wstrzymano ruch zarówno na Pont–Neuf, jak i na sąsiadujących z nim ulicach. Arnaultowi zarzucono wtedy „prywatyzację" przestrzeni publicznej Paryża.

© Licencja na publikację, © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone
Źródło: Le Figaro

https://sukces.rp.pl/ludzie/art38658171–najbogatszy–czlowiek–swiata–narzeka–na–hejt–francuzi–krytykuja–ludzi–sukcesu

10 – Rząd: nie można wypłacać 800+ od czerwca. Czyżby?

Wypłata 800+ już od czerwca jest niemożliwa, bo budżet państwa został już zaplanowany wiele miesięcy temu – tak mniej więcej tłumaczy rząd, dlaczego 500+ nie można zwaloryzować już od czerwca, jak proponuje Platforma Obywatelska. Sprawdziliśmy jednak, że takie argumenty nie przeszkadzały PiS jeszcze 4 lata temu.

Publikacja: 17.05.2023 17:03

Foto: PAP/Jakub Kamiński

Prezes Rady Ministrów Mateusz Morawiecki podczas inauguracji akcji informacyjnej dotyczącej programu

#Rodzina500Plus w rozszerzonej formule na pierwsze dziecko od lipca 2019 r.

Dorota Gajos–Kaniewska, 17.05.2023 17:03

Zgodne z propozycjami Donalda Tuska, w środę szef klubu parlamentarnego Koalicji Obywatelskiej Borys Budka poinformował o złożeniu w Sejmie projektu ustawy podwyższającej świadczenie 500+ do 800 zł od czerwca 2023 r.

800+ już od 1 czerwca i wyższa kwota wolna od podatku. Projekty już w Sejmie

W środę Koalicja Obywatelska złożyła w Sejmie projekty ustaw, które przewidują waloryzację programu 500+ od 1 czerwca tego roku oraz podwyższenie kwoty wolnej od podatku do 60 tys. zł.

Szef rządu Mateusz Morawiecki skrytykował projekt i dał jasno do zrozumienia, że partia rządząca nie poprze go w Sejmie. Rzecznik rządu Piotr Müller tłumaczył, że błyskawiczne zwiększenie 500+ jest nierealne, gdyż budżet państwa musi być planowany z wielomiesięcznym wyprzedzeniem.Wtórowała mu minister rodziny Marlena Maląg:

– Nasza polityka jest przemyślana, konsekwentna i ten plan realizacji od 1 stycznia jest najbardziej optymalny. Od 1 stycznia dlatego, że tak mamy zaplanowane w planie budżetowym – wyjaśniła minister Maląg.

Prezes Rady Ministrów Mateusz Morawiecki podczas inauguracji akcji informacyjnej dotyczącej programu

#Rodzina500Plus w rozszerzonej formule na pierwsze dziecko w 2019 r.

PAP/Jakub Kamiński

Zajrzeliśmy do archiwalnego Dziennika Ustaw, w którym w 2019 r., pod poz. 924 opublikowana została ustawa z 26 kwietnia 2019 r. o zmianie ustawy o pomocy państwa w wychowywaniu dzieci oraz niektórych innych ustaw, czyli ustawy o 500+.

Najistotniejszą zmianą było wprowadzenie prawa do świadczenia 500+ na każde dziecko w rodzinie, do ukończenia 18 roku życia, niezależnie od kryterium dochodowego. Wcześniej świadczenie przysługiwało na drugie i kolejne dzieci. Tylko w przypadku rodzin z dochodem poniżej 800 zł netto na osobę wsparcie otrzymywali rodzice jedynaków. Od 1 lipca 2019 r. rodzice, którzy prawa do świadczenia nie mieli, mogli zatem składać wnioski o przyznanie pomocy w okresie od 1 lipca 2019 r. do 30 września 2019 r. Program został zatem wyraźnie rozszerzony, co nie było z pewnością neutralne dla budżetu państwa.

Zauważmy, że ustawa została uchwalona 26 kwietnia 2019 r., a jej skutki dla budżetu dotyczyły całej drugiej połowy 2019 r.

Od razu dodajmy, że ustawa budżetowa na rok 2019 została uchwalona 16 stycznia 2019 r., a weszła w życie 1 lutego 2019 r.

Co więcej – w kwietniowej nowelizacji ustawy o 500+ zmieniono art. 6. Od 1 lipca 2019 r. otrzymał on brzmienie:

„Art. 6. Rada Ministrów może, w drodze rozporządzenia, zwiększyć wysokość kwoty, o której mowa w art. 5 ust. 1, biorąc

pod uwagę prognozowany średnioroczny wskaźnik cen towarów i usług konsumpcyjnych ogółem, przyjęty w ustawie budżetowej na dany rok kalendarzowy"

Art. 5 ust. 1 to przepis, który określa wysokość świadczenia wychowawczego (Art. 5. 1. Świadczenie wychowawcze przysługuje osobom, o których mowa w art. 4 ust. 2, w wysokości 500,00 zł miesięcznie na dziecko).

Sejm głosami koalicji rządzącej wprowadził zatem możliwość podwyższenia świadczenia w drodze zwykłego rozporządzenia w ciągu roku.

© Licencja na publikację, © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone
Źródło: rp.pl

https://www.rp.pl/praca-emerytury-i-renty/art38486291-rzad-nie-mozna-wyplacac-800-od-czerwca-czyzby

11 – Co z inflacją w czerwcu? GUS podał najnowsze dane

Inflacja w czerwcu wyhamowała do 11,5 proc. rok do roku z 13 proc. w maju. Tak nisko była poprzednio w marcu 2022 r. W największym stopniu przyczynił się do tego głęboki spadek cen paliw. Maleje też jednak tzw. inflacja bazowa.

Foto: Fotorzepa/Joanna Żyngiel

Grzegorz Siemionczyk, 30.06.2023

ماذا عن التضخم في بولندا خلال حزران/يونيو؟

المكتب المركزي للإحصاء ينشر أحدث البيانات

ارتفع مؤشر أسعار المستهلك (CPI) ، وهو المقياس الرئيسي للتضخم في بولندا، بنسبة 11.5 في المائة في يونيو. على أساس سنوي، وفقًا لتقديرات GUS التي تم نشرها يوم الجمعة. قدر الاقتصاديون الذين شملهم الاستطلاع من قبل "باركيت" في المتوسط أن التضخم تباطأ إلى 11.6 في المئة. هذا هو الشهر الثالث على التوالي الذي تبين أن التضخم فيه أقل من المتوقع من قبل معظم المحللين – على الرغم من أن هذه المرة بشكل رمزي فقط، والقراءة التالية، التي سينشرها مكتب الإحصاء المركزي في منتصف يوليو، قد تختلف قليلاً عن القراءة السريعة. تقدير.

مقارنة بالشهر السابق، ظل مؤشر أسعار المستهلكين دون تغيير. كان هذا هو الشهر الثاني على التوالي لاستقرار مستوى السعر. بالنظر إلى شهر يونيو فقط، تعد هذه أفضل نتيجة منذ عام 2017، عندما انخفض مؤشر أسعار المستهلكين بشكل طفيف.

تشير تفاصيل بيانات حزيران/يونيو، والتي تعد نادرة في الوقت الحالي (سيتم إصدار البيانات الكاملة من قبل مكتب الإحصاء المركزي في منتصف تموز/يوليو)، إلى أن التباطؤ في التضخم لا يزال في الغالب تأثير العوامل الإحصائية: القاعدة المرجعية العالية من قبل عام من أجل أسعار الوقود والطاقة والغذاء.

ارتفعت أسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 17.8٪ في حزيران/يونيو. على أساس سنوي، وهو أدنى مستوى منذ آب/أغسطس

2022، 18.9 في المائة لكل منهما. بشهر أيار/مايو. مقارنة بالشهر السابق، انخفضت أسعار السلع في هذه الفئة بنسبة 0.3 في المائة.

زادت ناقلات الطاقة في يونيو بنسبة 18 في المئة. على أساس سنوي، وهو أدنى مستوى منذ كانون الأول/ديسمبر 2021، 20.4 ٪ لكل منهما. على أساس سنوي في أيار/مايو. ومقارنة بشهر أيار/مايو، انخفضت بنسبة 0.3٪.

Wskaźnik cen konsumpcyjnych (CPI), główna miara inflacji w Polsce, wzrósł w czerwcu o 11,5 proc. rok do roku – wynika z szybkiego szacunku GUS, opublikowanego w piątek. Ekonomiści ankietowani przez „Parkiet" przeciętnie szacowali, że inflacja zwolniła do 11,6 proc. To już trzeci miesiąc z rzędu, gdy inflacja okazała się niższa od oczekiwań większości analityków – choć tym razem tylko symbolicznie, a kolejny odczyt, który GUS opublikuje w połowie lipca, może się nieco różnić szybkiego szacunku.

W stosunku do poprzedniego miesiąca CPI się nie zmienił. Był to już drugi miesiąc z rzędu stabilizacji poziomu cen. Biorąc pod uwagę tylko czerwce, to najlepszy wynik od 2017 r., gdy CPI minimalnie zmalał.

Szczegóły czerwcowych danych, na razie skąpe (pełne GUS poda w połowie lipca), wskazują, że hamowanie inflacji to wciąż w największym stopniu efekt czynników statystycznych: wysokiej bazy odniesienia sprzed roku w przypadku cen paliw, nośników energii oraz żywności.

Żywność i napoje bezalkoholowe podrożały w czerwcu o 17,8 proc. rok do roku, najmniej od sierpnia 2022 r., po 18,9 proc. w

maju. W stosunku do poprzedniego miesiąca ceny towarów z tej kategorii zmalały o 0,3 proc.

Nośniki energii podrożały w czerwcu o 18 proc. rok do roku, najmniej od grudnia 2021 r., po 20,4 proc. rok do roku w maju. W stosunku do maja potaniały o 0,3 proc.

Artur Soboń: Inflacja jest tematem, ale jest coraz niższa

Wiceminister finansów Artur Soboń przyznał w rozmowie w radiu RMF FM, że inflacja „jest tematem". Zaznaczył jednak, że to nie tylko polski problem, ale także problem innych dużych gospodarek światowych jak Niemcy czy Stany Zjednoczone.

Największa zmiana nastąpiła w przypadku cen paliw do prywatnych środków transportu, które tąpnęły o 18 proc. rok do roku po zniżce o 9,5 proc. w maju. W ciągu miesiąca ich ceny zmalały o 0,9 proc.

Na podstawie tych danych ekonomiści wyliczają, że tzw. inflacja bazowa – nie obejmująca cen paliw, energii i żywności – zmalała w czerwcu do około 11,1 proc. rok do roku z 11,5 proc. w maju. To spora niespodzianka, bo przed piątkowym szacunkiem CPI ekonomiści oceniali, że inflacja bazowa zmalała do 11,3 proc. rok do roku. Tymczasem już jej majowa zniżka z 12,2 proc. w kwietniu była dużym zaskoczeniem.

Spadek inflacji bazowej teoretycznie sugeruje, że maleje też krajowa presja na wzrost cen. W praktyce jednak w inflacji bazowej też dużą rolę odgrywają efekty wysokiej bazy odniesienia. – Spadek inflacji bazowej w Polsce jest wciąż wolniejszy niż w regionie – zauważa Rafał Benecki, główny ekonomista ING BSK.

Uporczywość inflacji bazowej, szczególnie w sektorze usługowym, to jeden z powodów, które mogą zatrzymać wkrótce dalszy spadek inflacji. – W kolejnych miesiącach wskaźnik CPI nadal schodzić będzie na niższe poziomy, przy czym w lipcu i sierpniu będą to jeszcze cały czas dwucyfrowe odczyty. Poniżej 10 proc. rok do roku inflacja znajdzie się prawdopodobnie we wrześniu, po czym – w mojej opinii – tempo jej hamowania będzie już znacznie wolniejsze i w grudniu wskaźnik CPI może znajdować się w okolicach 9 proc., może nieznacznie niżej – ocenia Monika Kurtek, główna ekonomistka Banku Pocztowego.

Prof. Jerzy Hausner: Zapowiedź obniżki stóp procentowych to błąd

Inflacja w Polsce to choroba uporczywa. Mówienie o tym, że została pokonana, to nieporozumienie. Proinflacyjna pozostaje polityka fiskalna – ocenia prof. Jerzy Hausner, były członek Rady Polityki Pieniężnej.

Opinie co do tego, kiedy inflacja znajdzie się poniżej 10 proc., są podzielone. Zdaniem Beneckiego, może to nastąpić już w sierpniu. W ocenie Jakuba Rybackiego, głównego ekonomisty Polskiego Instytutu Ekonomicznego, jednocyfrową inflację zobaczymy dopiero w październiku. I być może tylko przejściowo. – Koniec zamrożenia cen energii oraz wzrost stawki VAT na żywność podniosą inflację na początku 2024 r. Wciąż nie można wykluczyć powrotu do dwucyfrowego wzrostu cen w I kwartale – tłumaczy ekonomista.

Analitycy z mBanku podkreślają, czy czynnikiem ryzyka pozostają ceny żywności, które w czerwcu zmalały (miesiąc do miesiąca) pierwszy raz od dwóch lat, nie licząc lutego 2022 r. (wtedy w życie weszła tarcza antyinflacyjna). Warunki atmosferyczne w Polsce i na świecie mogą jednak w dalszej części roku ponownie podbić ceny w tej kategorii towarów.

Jak ocenia Rafał Benecki, spadek inflacji poniżej 10 proc. już w sierpniu otworzyłoby Radzie Polityki Pieniężnej drogę do obniżki stóp procentowych tuż po wakacjach, na wrześniowym posiedzeniu (co w jego ocenie byłoby błędem). Prezes NBP Adam Glapiński na konferencji po majowym posiedzeniu RPP wskazywał bowiem, że obniżka stóp stanie się możliwa, gdy inflacja zmaleje poniżej 10 proc., a prognozy będą wskazywały na jej dalszy systematyczny spadek. Większość ekonomistów zakładała dotąd, że te warunki mogą być spełnione najwcześniej w listopadzie.

Lekki niepokój w kurortach. Inflacja skutecznie odstraszy turystów?

Ruszyły wakacje. W górach, nad morzem i nad jeziorami widać już turystów, ale wolne miejsca noclegowe ciągle są. Władze lokalne i turystyczne obawiają się, że inflacja, która trapi budżety domowe, ograniczy nasze plany wakacyjne.

Powrót inflacji do celu NBP, czyli 2,5 proc., pozostaje jednak odległą perspektywą. Jak wynika z ankiety makroekonomicznej NBP, której wyniki ukazały się w piątek, ekonomiści przeciętnie oczekują, że dynamika cen konsumpcyjnych w 2024 r. wyniesie średnio 6,9 proc. rok do roku, a w 2025 r. 4,4 proc. W stosunku

do poprzedniej ankiety, z marca, te prognozy praktycznie się nie zmieniły.

Mimo to, na rynkach finansowych powszechnie oczekiwana jest obniżka stóp procentowych przez RPP jeszcze w tym roku. Obecnie w kontraktach terminowych na WIBOR 3M wyceniony jest spadek stopy referencyjnej NBP przed końcem br. do około 6–6,25 proc. z 6,75 proc. obecnie.

© Licencja na publikację, © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone

Źródło: rp.pl

https://www.rp.pl/dane-gospodarcze/art38679901-co-z-inflacja-w-czerwcu-gus-podal-najnowsze-dane

12 – Najważniejsze formalności związane z zarządem firmy w spadku

Powołanie i odwołanie zarządcy sukcesyjnego to dość prosta procedura, ale zawsze trzeba dochować pewnych formalności, by była skuteczna.

Materiał Partnera, 27.06.2023 15:47

Materiał powstał we współpracy z MRiT

– Powołanie zarządcy sukcesyjnego przez przedsiębiorcę jest bardzo proste i bezkosztowe. Można to zrobić bez wychodzenia z

domu, przez konto w CEIDG – wyjaśnia Waldemar Buda, minister rozwoju i technologii. – Nigdy nie ma idealnego momentu na myślenie o przyszłości. A jeśli już dziś przedsiębiorcy dopełnią drobnych formalności, niewątpliwie udzielą tym wsparcia swoim bliskim i firmie, gdy ich samych już zabraknie – dodaje szef MRiT.

Zarządca sukcesyjny przejmuje zarządzanie firmą na okres do dwóch lat (w wyjątkowych przypadkach maksymalnie do pięciu lat). Fakt ten i dane zarządcy ujawniane są w Centralnej Ewidencji i Informacji o Działalności Gospodarczej (CEIDG).

Zarządcę sukcesyjnego można powołać jeszcze za życia przedsiębiorcy lub w okresie do dwóch miesięcy po jego śmierci. Ten drugi przypadek jest mniej wygodny dla firmy – grozi ograniczeniem jej działalności na jakiś czas poprzez np. czasowy brak dostępu do kont bankowych.

Przedsiębiorca powołuje zarządcę

Przedsiębiorca może powołać na zarządcę sukcesyjnego osobę, która ma pełną zdolność do czynności prawnych i której sąd nie zakazał prowadzenia działalności gospodarczej. Przy czym warto podkreślić, że sam zarządca sukcesyjny nie musi prowadzić swojej działalności gospodarczej. Ponadto wymagana jest zgoda na piśmie powołanej osoby na pełnienie funkcji zarządcy sukcesyjnego. Przedsiębiorca może wyznaczyć na zarządcę sukcesyjnego przykładowo jednego ze spadkobierców lub prokurenta firmy. Zarządcę sukcesyjnego powołuje się na piśmie. Informacje o zarządcy sukcesyjnym wraz z oświadczeniem, że wyraził zgodę na pełnienie tej funkcji, składa się do CEIDG. Można

to zrobić przez Internet wypełniając wniosek o zmianę danych firmy poprzez stronę www.ceidg.gov.pl (formularz CEIDG–ZS lub osobiście w swoim urzędzie gminy.

Zarządcą sukcesyjnym może być w danym czasie tylko jedna osoba, ale przedsiębiorca może powołać zarządcę „rezerwowego". Ma to na celu uniknięcie ryzyka, że przedsiębiorstwo pozostanie bez zarządcy w razie jego rezygnacji z tej funkcji, odwołania, śmierci, czy też jeśli zarządca przestanie spełniać wymagania konieczne do pełnienia tej funkcji. Takiego zarządcę „rezerwowego" również zgłasza się do CEIDG, ale we wpisie zawsze ujawniony będzie tylko jeden zarządca sukcesyjny. Zarządca „rezerwowy" pojawi się we wpisie dopiero wówczas, gdy do CEIDG zostanie przekazana informacja o zaprzestaniu pełnienia funkcji przez pierwszego zarządcę sukcesyjnego z jednego z wcześniej wymienionych powodów.

Zarządca powołany po śmierci przedsiębiorcy

Inaczej wygląda procedura powołania zarządcy sukcesyjnego, gdy przedsiębiorca nie zdąży tego zrobić za swojego życia. Po śmierci przedsiębiorcy zarządcę sukcesyjnego może powołać:

- małżonek przedsiębiorcy, któremu przysługuje udział w przedsiębiorstwie w spadku lub,
- w przypadku braku ogłoszonego testamentu – spadkobierca ustawowy przedsiębiorcy, który przyjął spadek albo,
- jeżeli został ogłoszony testament – spadkobierca testamentowy przedsiębiorcy, który przyjął spadek albo

zapisobierca windykacyjny, który przyjął zapis windykacyjny, obejmujący udział w przedsiębiorstwie w spadku.

Przypomnijmy, że zapis windykacyjny to poświadczona notarialnie wola spadkodawcy o przekazaniu konkretnego składniku majątku (w tym przedsiębiorstwa) danej osobie.

Na powołanie zarządcy sukcesyjnego muszą się zgodzić wszystkie uprawnione osoby, którym przysługuje łącznie udział w przedsiębiorstwie w spadku większy niż 85/100.

Termin na powołanie zarządcy sukcesyjnego w takiej sytuacji to dwa miesiące od śmierci przedsiębiorcy. Nie można go przedłużyć.

Do powołania zarządcy sukcesyjnego po śmierci przedsiębiorcy wymagana jest forma aktu notarialnego. Notariusz sporządza protokół powołania zarządcy, który wskazuje m.in. krąg osób uprawnionych do spadkobrania. Osoby reprezentujące udział 85/100 w przedsiębiorstwie w spadku powinny podpisać przed notariuszem zgody na powołanie zarządcy sukcesyjnego. Nie muszą tego jednak robić w jednym czasie i miejscu. Ponadto osoba powoływana na zarządcę musi wyrazić zgodę na pełnienie tej funkcji, a zgoda ta jest wpisywana do protokołu.

Po sporządzeniu protokołu powołania zarządcy sukcesyjnego notariusz sporządza akt powołania zarządcy sukcesyjnego. Zawiera on m.in. podstawowe dane dotyczące spadkodawcy oraz zarządcy sukcesyjnego, a także osoby powołującej zarządcę i osób wyrażających na to zgodę. Powołanie zarządcy sukcesyjnego w powyższy sposób notariusz niezwłocznie zgłasza do CEIDG, nie

później niż w następnym dniu roboczym po dniu powołania zarządcy sukcesyjnego.

Rezygnacja i odwołanie zarządcy

Powołanego zarządcę można odwołać w dowolnym czasie. Jeśli chce to zrobić przedsiębiorca jeszcze za swojego życia, to składa zarządcy oświadczenie na piśmie. Zarządca może też zrezygnować przed objęciem tej funkcji, co również wymaga formy pisemnej. Fakt ten powinien być zgłoszony do CEIDG. Zarządca sukcesyjny może zrezygnować z funkcji również po śmierci przedsiębiorcy. Musi złożyć oświadczenie przed notariuszem, który z kolei niezwłocznie zgłasza ten fakt do CEIDG. Jednak zarządca musi wykonywać swoje obowiązki jeszcze przez dwa tygodnie, chyba że został powołany kolejny zarządca sukcesyjny.

Osoby uprawnione do powołania zarządcy sukcesyjnego po śmierci przedsiębiorcy również mogą odwołać zarządcę sukcesyjnego. Dzieje się to w podobny sposób jak w przypadku jego powołania, tj. z udziałem notariusza. Do odwołania zarządcy jest wymagana zgoda mniejszej liczby osób uprawnionych, niż przy jego powołaniu. Wystarczy, że zgodzą się osoby, które mają więcej niż połowę udziału w przedsiębiorstwie w spadku. Także w takim przypadku notariusz zgłasza odwołanie zarządcy do CEIDG.

Zarządca sukcesyjny może zostać odwołany przez sąd w przypadku rażącego naruszenia swoich obowiązków. Sąd może jednocześnie powołać na zarządcę sukcesyjnego osobę wskazaną we wniosku uprawnionego do powołania zarządcy. W takim przypadku nie jest wymagane dopełnienie procedury przed

notariuszem ani zgoda osób uprawnionych do powołania zarządcy sukcesyjnego po śmierci przedsiębiorcy. Wniosek o odwołanie zarządcy sukcesyjnego może złożyć każdy, kto ma w tym interes prawny. Może być to przede wszystkim osoba, której w wyniku postępowania zarządcy grozi lub została wyrządzona poważna szkoda, np. jeden z właścicieli przedsiębiorstwa w spadku.

Jeśli osoby uprawnione chcą powołać nowego zarządcę po tym, jak poprzedni przestał pełnić swoją funkcję, mają na to miesiąc od wykreślenia poprzedniego zarządcy z CEIDG.

Wygaśnięcie zarządu sukcesyjnego

Zasadniczo zarządca sukcesyjny jest powoływany na okres do dwóch lat. Jednak jeśli zawczasu zostaną załatwione formalności spadkowe, taki zarząd sukcesyjny traci rację bytu. Wtedy wiadomo już komu przypada przedsiębiorstwo i kto – co ma spore znaczenie – ponosi odpowiedzialność za zobowiązania tegoż przedsiębiorstwa. Formalności spadkowe powinny być załatwione właśnie w dwuletnim okresie zarządu sukcesyjnego.

Podstawową przyczyną wygaśnięcia zarządu sukcesyjnego jest dział spadku. Może to nastąpić w postanowieniu sądu albo w umowie zawartej w formie aktu notarialnego przez spadkobierców zmarłego. Gdy w ten sposób oficjalnie zostaje już potwierdzone, kto jest właścicielem przedsiębiorstwa, zarządca sukcesyjny przestaje pełnić swoją funkcję.

Inne przypadki wygaśnięcia zarządu sukcesyjnego to:

· Nieprzyjęcie spadku/zapisu windykacyjnego przez żadnego ze spadkobierców/zapisobierców windykacyjnych w ciągu

dwóch miesięcy od śmierci przedsiębiorcy (chyba że zarządca działa na rzecz małżonka, któremu przysługuje udział w przedsiębiorstwie w spadku);

· nabycie przedsiębiorstwa w spadku przez jedynego spadkobiercę albo zapisobiorcę windykacyjnego (na podstawie prawomocnego postanowienia o stwierdzeniu nabycia spadku, zarejestrowanego aktu poświadczenia dziedziczenia, europejskiego poświadczenie spadkowego);

· nabycie całego przedsiębiorstwa w spadku (np. wniesienia je w całości aportem do spółki);

· niepowołanie kolejnego zarządcy w ciągu miesiąca od wykreślenia zarządcy sukcesyjnego z CEIDG;

· ogłoszenie upadłości przedsiębiorcy.

Wszystko do sprawdzenia w CEIDG

Wszystkie zmiany związane z zarządem sukcesyjnym znajdują swoje odzwierciedlenie w publicznie dostępnym systemie CEIDG. Dzięki temu każdy może sprawdzić, jaki jest status przedsiębiorstwa w spadku.

W CEIDG zawsze jest ujawniony tylko jeden zarządca sukcesyjny. W przypadku powołania „rezerwowego" zarządcy jego dane zostaną udostępnione publicznie dopiero wówczas, gdy do tego systemu zostanie zgłoszona jedna z form zakończenia pełnienia funkcji przez dotychczasowego zarządcę (np. odwołanie go przez przedsiębiorcę czy spadkobierców).

System CEIDG jest powiązany z bazą PESEL. W praktyce oznacza to, że z chwilą śmierci przedsiębiorcy i zgłoszenia tego

faktu władzom, przy nazwie firmy automatycznie pojawi się określenie „w spadku" oraz dane zarządcy sukcesyjnego: jego imię i nazwisko, NIP (jeśli zarządca go ma), obywatelstwo oraz adres do doręczeń lub inne dane kontaktowe, jeżeli zostały zgłoszone we wniosku o wpis do CEIDG. W bazie tej widoczne będą też informacje o dacie ustanowienia zarządu sukcesyjnego, która – w przypadku powołania zarządcy przez przedsiębiorcę – będzie taka sama jak data śmierci przedsiębiorcy.

Mogą zaistnieć sytuacje, w których zarządca przestanie mieć prawo sprawowania swojej funkcji w wyniku orzeczeń sądów, np. ubezwłasnowolnienia czy orzeczenia zakazu prowadzenia działalności gospodarczej. W takich przypadkach sądy same niezwłocznie przekazują odpowiednią informacje do CEIDG.

W przypadkach wygaśnięcia zarządu sukcesyjnego z powodu zakończenia procedur spadkobrania, odpowiednie informacje zgłaszają do CEIDG sądy lub notariusze. Jeśli nie będzie takiego zgłoszenia, wpis przedsiębiorcy w CEIDG zostanie wykreślony automatycznie po upływie 2 lat od dnia śmierci przedsiębiorcy. Wtedy nie są potrzebne dodatkowe czynności.

Więcej informacji o zarządzie sukcesyjnym zamieszczono na stronie sukcesja.gov.pl. Jest tam m. in. opracowany przez Ministerstwo Rozwoju i Technologii podręcznik dotyczący zarządu sukcesyjnego. Materiał powstał we współpracy z MRiT

© Licencja na publikację, © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone

Źródło: rp.pl

https://firma.rp.pl/sukcesja/art38662951–najwazniejsze–formalnosci–zwiazane–z–zarzadem–firmy–w–spadku?utm_source=rp.pl&utm_medium=RC1

ثالثاً– أخبار الاقتصاد العربي:

13 – الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم يعلن عن اطلاق المرحلة الثالثة لمبادرة دبي X10

Thursday, June 15th, 2023

أعلن الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي رئيس مجلس أمناء مؤسسة دبي للمستقبل، عن إطلاق المرحلة الثالثة لمبادرة "دبي X10"، لتطوير منهجية جديدة لعمل الجهات الحكومية في إمارة دبي.

تنفيذ مشروع حيوي: وسيتم العمل خلال المرحلة الثالثة على تنفيذ مشروع حيوي ومحوري بقيادة مسؤول حكومي يشرف على فريق عمل مشترك من مختلف الجهات الحكومية، على أن تكون نتائج المشروع قابلة للقياس من حيث تأثيرها الإيجابي على حياة الأفراد في دبي.

تطوير منهجية جديدة للعمل الحكومي

وقال الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم: "المستقبل علامة مسجلة باسم "دبي"... وقد نجحنا من خلال مبادرة "دبي X10" بتطوير منهجية جديدة للعمل الحكومي.. وإحداث التغيير المطلوب في فكر موظفينا وتحقيق نقلة نوعية في آليات عملنا.. ونريد أن نبني على هذا التغيير وأن ننقل هذه التجربة الناجحة لمرحلة جديدة ".

مشاريع نوعية: وأسهمت مبادرة "دبي X10" منذ إطلاقها بإشراف مؤسسة دبي للمستقبل، بتطوير العديد من المشاريع المستقبلية والنوعية والتي تم

اعتمادها من قبل الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، بما في ذلك مشروع "عيون" أحد مشاريع "شرطة بلا أفراد" الذي طورته شرطة دبي عبر توظيف أنظمة المراقبة بالكاميرات ذات التقنيات الذكية ضمن منظومة أمنية متكاملة تحت إشراف شرطة دبي بالتعاون مع عددٍ من الشركاء في القطاع الخاص، وبدعم ومشاركة الدوائر والمؤسسات الحكومية المعنية؛ بهدف تعزيز قدرات الأجهزة المختصة على التعامل بكفاءة وفاعلية وحرفية عالية مع كل ما يخص أمن الفرد والمجتمع.

"مورو" حلول متكاملة لإدارة البيانات: وفي إطار مشاركة هيئة كهرباء ومياه دبي في مبادرة "دبي X10" لتطوير خدمات حكومة دبي، تم إطلاق مشروع "مورو" مركز البيانات للحلول المتكاملة الذي يقدم حلولاً استباقية لحماية وإدارة ودمج البيانات، وتقديم حلول قيّمة ومبتكرة تهدف إلى فتح آفاق جديدة للقطاعين الخاص والحكومي على حد سواء، بما يدعم مسيرة التحوّل الرقمي وتوفير أفضل الحلول والخدمات الرقمية.

"ناو" سوق افتراضية للتجار ومالكي السفن

وأطلقت مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة في دبي مشروع "ناو" بهدف إطلاق إحياء حركة التجارة والشحن بالسفن التقليدية عبر توظيف التكنولوجيا الحديثة لزيادة الكفاءة التشغيلية للسفن واختصار فترة التحميل ورحلات النقل والشحن، وذلك عبر توفير سوق افتراضي يستخدم تطبيقات الهواتف الذكيّة لجميع التجار مع مالكي السفن تحت مظلة واحدة، لإزالة عوائق التواصل وتباعد المسافات.

وتشمل ميزات السوق الرئيسة نظاماً ذكياً لتحديد الأسعار حسب العرض والطلب وتحديد تكاليف التأمين وخدمة العملاء والدفع الإلكتروني الفوري مع

التخلص من تحكم الوسطاء والسماسرة، وتمكين التُجّار ومُلّاك السفن من التعامل بشكل مباشر، كما تقدّم المنصة نظاماً للتقييم يعزز الثقة والشفافية، فيما تستهدف المنصة حالياً التجار والحمولات التجارية، مع إمكانية التوسع مستقبلاً لتشمل الأفراد والشحنات الشخصية.

"دبي ريست" منصة للتعاملات العقارية بدبي

يوفّر "مشروع دبي" الذي طورته دائرة الأراضي والأملاك بدبي منصة رقمية متاحةً من أي مكان في العالم للتصرف في العقارات في دبي دون الحاجة لتواجد الأطراف داخل الدولة، وهو أول سوق رقمية للعقارات في دبي تتيح للمستثمر اتخاذ قرارات الاستثمار العقاري عبر مجموعة متكاملة من الإجراءات الرقمية ومن دون الحاجة إلى المستندات الورقية.

https://www.arab-economy.com/2023/06/15/%d8%a7%d9%84%d8%b4%d9%8a%d8%ae-%d8%ad%d9%85%d8%af%d8%a7%d9%86-%d8%a8%d9%86-%d9%85%d8%ad%d9%85%d8%af-%d8%a8%d9%86-%d8%b1%d8%a7%d8%b4%d8%af-/%d8%a2%d9%84-%d9%85%d9%83%d8%aa%d9%88%d9%85-%d9%8a%d8%b9%d9%84

14 – الإمارات تؤكد متانة اقتصادها بتحقيقها نموا في الناتج المحلي بأكثر من 7% في 2022

13:05 GMT 25.06.2023

© AFP 2023 / Rene Slama

أعلنت الإمارات العربية المتحدة، اليوم الأحد، عن تحقيق ناتجها المحلي الإجمالي في العام الماضي 2022، نموا إيجابيا قدره 7.9%. وأشارت البيانات الصادرة عن المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للإمارات للعام الماضي، يبلغ بالأسعار الجارية 1.86

تريليون درهم إماراتي، بزيادة تجاوزت 337 مليار درهم، عن العام الذي سبقه 2021، محققا نموا قدره 22.1%، وفقا لوكالة الأنباء الإماراتية "وام."

وكان للقيمة المضافة لأنشطة النقل والتخزين الحصة الأكبر من نسب النمو في الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، وبشكل غير مسبوق بنسبة بلغت 20.2% مقارنةً مع عام 2021، مستفيدا من زيادة عدد ركاب الرحلات الدولية، والارتفاع الذي شهدته الإمارات في نمو حركة النقل الجوي، وعائدات شركات الطيران الوطنية، محققة بذلك أعلى نسبة نمو يشهدها هذا القطاع المرتبط بالسياحة خلال السنوات الأخيرة.

كما أن قطاع الإقامة والخدمات الغذائية، والذي يعكس نشاط الفنادق والمطاعم، حقق نموا ملحوظا بلغ 13.2%، كما حققت أنشطة الصحة والخدمات الاجتماعية نموا لافتا بلغ 13% مقارنةً مع العام 2021.

كذلك أسهمت القطاعات غير النفطية في دعم الاقتصاد الوطني، وتعزيز نمو الناتج المحلي للدولة، فقد حققت الصناعات التحويلية قيمة مضافة في الناتج المحلي بقيمة 179 مليار درهم، محققة نسبة نمو بلغت 8.7% مقارنةً مع العام 2021، وكان النصيب الأكبر لإسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي متمثلا في القيمة المضافة لنشاط تجارة الجملة والتجزئة، والتي بلغت نحو 206 مليار درهم، محققا بذلك نسبة إسهام بلغت 12.7% من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات.

فيما حققت الأنشطة العقارية في العام 2022، نموا قدره 12% بقيمة بلغت نحو 90 مليار درهم في الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، كما انعكس النمو في الأنشطة غير النفطية إيجابا على نشاط المالية والتأمين، والذي

حقق بدوره نموا بلغ 8.4%، ليحقق 134 مليارا في الناتج المحلي الإجمالي الثابت خلال العام 2022، بحسب "وام."

من ناحيته، أكد وزير الاقتصاد الإماراتي، عبد الله بن طوق المرّي، أن "التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات للعام 2022، تؤكد متانة الأداء الاقتصادي للإمارات، وتحقيقه نسب نمو إيجابية تجاوزت تقديرات المحللين والمؤسسات الدولية المتخصصة، ما يعكس حكمة السياسات الاقتصادية التي تنتهجها حكومة دولة الإمارات."

وأضاف: "تعمل الحكومة الإماراتية، بفضل الرؤى الاستشرافية للقيادة الرشيدة، بقيادة رئيس الإمارات، الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، وتوجيهات نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، على بناء نموذج اقتصادي مبتكر يخدم رؤيتها المستقبلية، من خلال انتهاج سياسات اقتصادية مرنة تعتمد على السرعة والدقة في الاستجابة للمتغيرات العالمية، وتبنيها لاستراتيجيات اقتصادية مُحفزة، وخطط اقتصادية استشرافية قائمة على التنويع الاقتصادي، وتحسين الإجراءات والتشريعات الاقتصادية، ما يحافظ على مكانة الدولة كبيئة جاذبة للاستثمارات بصورة مستمرة، وتعزيز التجارة الخارجية والانفتاح على العالم كأحد مكونات العلاقات الاقتصادية الدولية، كما يعزز نجاح هذه السياسات وتكاملها متطلبات التنمية المستدامة وتحقيق الرخاء الاقتصادي والعيش الكريم لكل مواطني ومقيمي الدولة، وتساهم في تحقيق ريادة وتنافسية دولة الإمارات على المستويين الإقليمي والدولي."

https://sputnikarabic.ae/20230625/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%A4%D9%83%D8%AF-%D9%85%D8%AA%D8%A7%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%87%D8%A7-

رابعاً – أخبار الاقتصاد السوري:

15 – الغانم: سورية حققت تقدماً واضحاً في الإصلاحات الاقتصادية ونجحت في استقطاب استثمارات بمليارات الدولارات

الأربعاء 2007/6/6

المصدر : الانباء

عاطف رمضان

أكد الوكيل المساعد لشؤون الاستثمار الاجنبي في وزارة التجارة والصناعة حمد الغانم، ان سورية حققت تقدما واضحا وملموسا في الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها خلال السنوات الماضية، والتي نجحت من خلالها في استقطاب استثمارات بمليارات الدولارات التي ساهمت بدورها في تحقيق النمو في اقتصادها والمزيد من الانجاز في مسيرة التنمية فيها.

جاء ذلك في الكلمة التي ألقاها أمس الغانم نيابة عن وزير التجارة والصناعة م. فلاح الهاجري عقب افتتاحه ملتقى الاستثمار في سورية بفندق «جي دبليو ماريوت»، حيث تنظمه شركة بروميديا العالمية، حيث يطرح

ويناقش الملتقى آفاق الاستثمار والفرص الاستثمارية المتاحة في سورية، ويقام الملتقى تحت رعاية وزير التجارة والصناعة م.فلاح الهاجري.

وقد حضر افتتاح الملتقى حشد من الديبلوماسيين ورجال الاعمال من البلدين يتقدمهم سفير سورية لدى الكويت علي عبدالكريم، ومدير عام هيئة الاستثمار السورية د.مصطفى الكفري، ورئيس مجلس ادارة مراكز التجارة العقارية عبدالحميد دشتي.

وأضاف الغانم: ان ما تقدمه سورية للمستثمرين خاصة العرب والخليجيين على وجه الخصوص من حوافز ومزايا تشجيعية ساهم في تدفق الاستثمارات الى سورية، وذلك في ظل اجواء استثمارية استثنائية تتمتع بها سورية من توافر الأمن والاستقرار والبيئة التشريعية والقانونية المشجعة، اضافة الى توقيعها العديد من الاتفاقيات الثنائية حول تشجيع الاستثمار، كما انها عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وعضو في المؤسستين العربية والاسلامية لضمان الاستثمار، الى جانب عضويتها في اتفاقية واشنطن لتسوية النزاعات الخاصة بالاستثمار بين الدول ومواطني الدول الاخرى وهي من القضايا بالغة الاهمية لأي مستثمر، ومن شأنها التسريع في عملية اتخاذ القرار بالاستثمار. ولفت الى ان سورية أصدرت خلال الفترة القليلة الماضية قانونا جديدا للاستثمار يوفر كل الضمانات المطلوبة لحماية المستثمرين العرب والاجانب.

واستطرد قائلا: انه بنظرة فاحصة لخريطة الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، يمكن ملاحظة ان الاستثمارات الخليجية والكويتية خاصة، شهدت قفزة نوعية خلال السنوات القليلة الماضية، مستفيدة من الحوافز والمزايا التي تمنحها الحكومة السورية للمستثمرين، وهو أمر ساهم في مضاعفة تلك الاستثمارات.

وأوضح الغانم ان الامل بنجاح وزيادة آفاق الاستثمار في سورية كبير ومبشر، وتشمل جميع القطاعات الاقتصادية، وذلك في ضوء التسهيلات التي تقدمها الجهات المختصة في سورية. وأشار الغانم الى ان العلاقات التي تربط بين البلدين الشقيقين سورية والكويت عميقة ومتجذرة، وهي تزداد ترسخا في ظل حرص دائم من قبل الشعبين والقيادة في البلدين وعلى رأسهما الرئيس السوري د.بشار الأسد وسمو امير الكويت الشيخ صباح الأحمد. الجدير بالذكر ان هذا الملتقى يستهدف جذب مستثمرين افرادا وشركات للدخول في استثمارات متاحة في السوق السوري.

من جانبه قال مدير عام هيئة الاستثمار السورية د.مصطفى الكفري ان مفاهيم السياسات الاقتصادية الكلية في سورية شهدت تطورا واضحا خلال السنوات الماضية وخاصة خلال السنوات الأخيرة (الفترة الأخيرة من الخطة الخمسية التاسعة والسنة الأولى من الخطة الخمسية العاشرة)، حيث بدأ التحول من مجرد محاولة التخطيط للتوسع بالمنتج القطاعي والمخرجات الى

محاولة تصميم سياسات اصلاح اقتصادي، تضمن مناخا ملائما للاقتصاد الكلي يخلصنا من العوائق الهيكلية التي تؤثر في النمو على المستوى القطاعي، وقد صاحب هذا التطور في المفاهيم والتوجهات تطوير العديد من ادوات الاقتصاد الكلي، فالسياسة الكلية الجديدة بدأت تتمحور حول الأدوات الجديدة للمالية العامة (سياسية الإيرادات والإنفاق العام)، وآليات مراجعة الدين، والسياسات النقدية والمالية والسياسات التجارية وإدارة احتياطي النقد الأجنبي ومعدلات الفائدة، كما بدأت قضايا رفع القيود على النشاط الاقتصادي والتطوير المؤسسي تلعب دورها في عملية الإصلاح، باعتبارها مركزية بالنسبة لأداء الاقتصاد الوطني.

https://www.alanba.com.kw/ar/economy-news/12148/06-06-2007-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D9%86%D9%85-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%82%D8%AA-%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D8%B6%D8%AD%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%86%D8%AC%D8%AD%D8%AA-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA

16 – وحده الغموض والكتمان يسمحان بالشائعات، يضخمان الأحداث، وينشران البلبلة في أوساط الناس.

زياد غصن – شام إف إم ، ٢٣/٦/٢٠٢٣]

وأنصع مثال على ذلك، عقود التشاركية والاستثمار الحكومية مع القطاع الخاص، التي لا يعرف المواطن مضمونها وغايتها إلا بعد أن تصبح ترند

على شبكات التواصل الاجتماعي، وتتحول الحكومة بذلك من موقع المبادر المفترض إلى موقع المدافع، وغالباً ما تخسر هذه المعركة...

فما الذي يمنع الحكومة من أن تكون شفافة في تعاملها مع الرأي العام، تطرح بكل صراحة ما تفكر فيه وما تعمل عليه من خطط ومشروعات، وعندئذ لن يتاح للشائعات أن تنتشر، ولن يكون بمقدور أحد أن يجتهد بحس أو سوء نية.

في البداية ستكون هناك ردود فعل شعبية قاسية على ما تعلنه الحكومة بسبب ما خلفته سياسة الكتمان من تراكمات سلبية وشكوك واسعة، لكن تدريجياً سيعتاد الناس على هذه الخطوة، وينتقلون من مجرد الهجوم عليها بهدف انتقاد أداء الحكومة، إلى نقاش مضمونها وتقديم مقترحات وملاحظات قد تكون مفيدة غالباً.

إذا لم يكن لدى الحكومة ما تخاف منه أو تخفيه، وإذا كان ما تفعله يصب في خدمة الاقتصاد الوطني، فالأولى أن تكون شفافة في أعمالها ومشروعاتها وخططها... لا العكس كما تفعل حالياً.

ليخرج علينا وزير ما في هذه الحكومة، ويقول لنا بوضوح:

لماذا تم طرح هذه المؤسسة العامة للاستثمار الخاص، ولم تطرح تلك؟

لماذا تم إلغاء شركة إعلامية كانت قادرة حتى وقت قريب على تأمين رواتب عامليها، ولم يتم إلغاء شركة صناعية متوقفة عن العمل منذ عقدين من الزمن؟ هناك عشرات الأسئلة التي تحتاج إلى أجوبة حكومية صريحة ومقنعة، والتأخر أو التهرب من فعل ذلك يعني السماح للفضاء الافتراضي أن يتولى القيام بهذه المهمة، سواء أعجبتنا إجاباته أم لا.

دمتم بخير زياد غصن – شام إف إم

17 – إذا ما نجحت خطوة مقابل خطوة... هل يمكن أن نرى مستقبلاً مؤتمر للمانحين العرب؟

زياد غصن، مقالتي في "الميادين نت"....

مؤتمر بروكسل للمانحين: إعلان نوايا.. لكن مع وقف التنفيذ

كما كان متوقعاً، فقد تراجعت، وللعام الثاني على التوالي، قيمة تعهدات الدعم المعلنة من جانب الدول المانحة لسوريا في مؤتمر بروكسل، إذ وصل إجمالي تعهدات الدعم التي تم الإعلان عنها مؤخراً خلال انعقاد المؤتمر في نسخته السابعة إلى نحو 5.6 مليارات يورو بانخفاض قدره نحو 800 مليون يورو عن العام الماضي، الذي كان قد سجل تعهدات وصلت قيمتها إلى نحو 6.4 مليارات يورو.

ومع أن بعض الأوساط التي حضرت المؤتمر ترجح أن يكون سبب الانخفاض عائد إلى تقديم هذه الدول تعهدات سابقة من هذا العام بقيمة 950 مليون يورو، لمساعدة منكوبي الزلزال الذي ضرب في شباط/فبراير الماضي جزءاً من البلاد، فإن المواقف الغربية التي أعقبت الحرب الأوكرانية كانت تشير صراحة إلى تغير أولويات التمويل لدى الأوروبيين، إذ باتت الأزمة الأوكرانية تحظى بأولوية تمويل الدعم الإنساني، وحتى السياسي والعسكري والاقتصادي. وهذا ظهر جلياً في مؤتمر بروكسل الماضي، لا بل أن سياسياً غربياً أكد ذلك بوضوح شديد قائلاً: إن تمويل الأنشطة الموجّهة للسوريين مستمرة، لكنها ستكون أقل من السابق.

انخفاض تعهدات الدول المانحة لدعم العمليات الإنسانية تزامن مع إعلان الأمم المتحدة خفض حجم مساعداتها الإغاثية في سوريا، وتالياً تضرر أكثر من 2.5 مليون سوري يحتاجون إلى الدعم والمساعدة الإغاثية. تطوران من

شأنهما تعميق الأزمة الإنسانية في البلاد وزيادة معاناة ملايين الأشخاص في وقت كانوا يأملون أن تسهم أجواء الانفتاح العربي في تخفيف جزء من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهونها.

القطاعات الأكثر تضرراً

لا تكمن المشكلة في تراجع إجمالي تعهدات الدعم المعلنة فقط، وإنما في نسبة ما يتم الالتزام بتقديمه فعلياً في كل عام أيضاً، إذ إن مجريات الأعوام السابقة تظهر عدم التزام الدول المانحة بتقديم ما تعهدت به وبنسب كبيرة، وهو ما أثر في برامج المساعدات الأممية ومشروعاتها وتغطيتها الإنسانية والجغرافية والقطاعية. ولذلك، فإن المنظمات الأممية ستكون مضطرة خلال الفترة القادمة إلى تعليق بعض برامجها ومشروعاتها أو المحافظة على استمرارها، لكن في الحد الأدنى.

وإذا عدنا إلى البيانات الأممية، فإننا سوف نجد أن نسبة الالتزام بتمويل خطة الاستجابة الإنسانية لم تتجاوز في العام الماضي 49.1%، وهو ما يعني أن نسبة المتطلبات غير المستوفاة وصلت إلى أكثر من النصف تقريباً. وتتبدى أكثر خطورة تأثيرات عدم التزام الدول المانحة بما تعهدت به من خلال استعراض نسب تنفيذ المشروعات تبعاً لقطاعاتها، فمثلاً من بين 247.6 مليون دولار جرى التعهد بتقديمها لمشروعات التعافي المبكر وسبل العيش لم يتم تقديم سوى 29.3 مليون دولار أي ما نسبته 11.8%، كذلك الحال بالنسبة إلى قطاع التعليم الذي بلغت قيمة تعهدات تمويله نحو 351.4 مليون دولار، ولم يؤمن له سوى 53.2 مليون دولار ولتكون بذلك نسبة التنفيذ 15.1%. كما أن تعهدات التمويل لقطاع الصحة البالغة 582.2 مليون دولار لم تتجاوز نسبة تنفيذها 29.8%. وحده قطاع الأمن الغذائي والزراعة

وصلت نسبة التنفيذ فيه إلى نحو 63.1% مسجلاً بذلك النسبة الأعلى، إذ من بين 1.710 مليار دولار تم الالتزام بتوفير 1.079 مليار دولار. ووفقاً لبيانات الأشهر الأولى من العام الحالي، فإن المؤشرات لا توحي بأن الوضع سيكون أفضل خلال الفترة القادمة، إذ لم تتجاوز نسبة المتطلبات التي جرى تمويلها أكثر من 11.7%.

وعليه، فإن تراجع قيمة تعهدات الدعم للدول المانحة، والتوقعات بعدم التزام تلك الدول بتنفيذ ما تعهدت به كاملاً يمكن أن يكون له جملة من التأثيرات السلبية في الوضع الإنساني في عموم البلاد ومخيمات اللجوء المنتشرة في دول الجوار. ومن هذه التأثيرات يمكن أن نذكر الآتي:

–تضرر مئات الآلاف من الأسر في الداخل والخارج جراء إما تقليص حجم المساعدات الإغاثية المقدمة لها أو قطعها عنها نتيجة نقص التمويل، وهو ما سيؤدي حكماً إلى تفاقم الأوضاع المعيشية والصحية لهذه الأسر وغيرها، لا سيما أن آثار الزلزال الأخير لا تزال تلاحق آلاف الأسر في أربع محافظات سورية، فضلاً عن اللاجئين الموجودين في تركيا والمتضررين أيضاً من زلزال شباط/فبراير. وتكفي الإشارة هنا إلى البيان الأخير لبرنامج الغذاء العالمي الذي أكد أن نقص التمويل سيجبره مع بداية الشهر القادم على استبعاد أكثر من 2.5 مليون سوري من قوائم مساعداته.

–عرقلة الخطط المتعلقة بتوسيع دائرة مشروعات التعافي المبكر وسبل العيش وتأجيلها لعام آخر، الأمر الذي من شأنه عرقلة عملية التحول المنتظرة في عمل المنظمات والوكالات الأممية من الاستجابة الإغاثية إلى الاستجابة التنموية المساعدة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للأسر في المناطق والمحليات على امتداد الجغرافيا الوطنية.

-على الرغم من إشارة مؤتمر بروكسل في نسخته السابعة إلى نية بعض الدول والجهات المانحة منح قروض بقيمة 4 مليارات يورو ستذهب من دون شك إلى دول جوار سوريا لمساعدتها على أعباء اللاجئين، خاصة وأن مسألة منح دمشق قروضاً مالية غير مدرجة حالياً في الأولويات الغربية لاعتبارات سياسية في المقام الأول، فإن تخفيض تعهدات التمويل وعدم الالتزام بها سيزيدان من حدة الضغوط والأعباء المالية التي ستواجهها الدول المستضيفة للاجئين السوريين، وتالياً فإن هناك فرصة لتعاظم خطاب الكراهية والعنصرية ضد هؤلاء، والذين هم في النهاية لا حول لهم ولا قوة.

-إضعاف المنظمات والجمعيات الأهلية والمدنية العاملة في المجال الإغاثي والتنموي وتقليص مساحة تأثيرها في الحياة العامة. إذ إن تخفيض التعهدات سيقود حتماً إلى تقليص المساعدات والمنح المقدمة من المنظمات والوكالات الأممية لهذه الجمعيات والمؤسسات، في وقت برزت الحاجة إلى دعم هذه الجمعيات والمؤسسات بعد كارثة الزلزال لما كان لها من دور فاعل ومؤثر في الاستجابة الإغاثية الطارئة، متقدمة بذلك على المؤسسات الرسمية والأممية.

-تضاؤل فرص التعليم والعلاج المجانيين المتاحين للأطفال السوريين المتضررين جراء تداعيات الحرب الطويلة وكارثة الزلزال، فالتراجع في قيمة تعهدات المانحين غالباً ما يكون على حساب قطاعات التعليم والصحة والتعافي المبكر، إذ تبقى الأولوية لما يتعلق بالأمن الغذائي والنفقات اللوجستية والتنسيق والبيانات التي استعرضناها سابقاً تؤكد ذلك، فالقطاعات الثلاثة (التعليم، الصحة، التعافي المبكر) كانت الأقل إنفاقاً من إجمالي المتطلبات العامة لكل منها.

التمويل العربي

الملاحظ في مؤتمر بروكسل الأخير غياب الحضور العربي بشكل شبه كامل باستثناء قطر، التي حضرت كما في العام الماضي وتعهدت بتقديم تمويل محدود. عدم الحضور العربي يطرح تساؤلات عن مستقبل ما قيل عن إمكانية تقديم دعم عربي لمساعدة الحكومة السورية على توفير الظروف المناسبة لإعادة اللاجئين والنازحين إلى مناطقهم، ودعم مشروعات التعافي المبكر وذلك بالتنسيق مع المنظمات الأممية العاملة في سوريا وفقاً لما جاء في بيان اجتماع عمان الوزاري. فهل يمكن أن نشهد قريباً مؤتمر للمانحين العرب على غرار مؤتمر بروكسل؟ أم أن الوقت لم يحن بعد في نظر الدول العربية للدخول في مسار تمويل مشروعات التعافي وتأهيل البنى التحتية اللازمة لتمكين اللاجئين من العودة وفقاً لما نص عليه بيان عمان؟

إلى الآن، لا يزال الحديث العربي عن دعم الجهود التنموية في سوريا أسير الرغبات والتصريحات الإعلامية لا أكثر ولا أقل، ولم تخرج رؤية واضحة من أي عاصمة عربية حيال ذلك. وهذا يبدو متوقعاً في ظل العقوبات الغربية والأميركية المفروضة وسنوات القطيعة الطويلة مع دمشق، إذ باستثناء ما صرح به أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية التابعة لجامعة الدول العربية، فإن هناك على ما يبدو تريثاً عربياً واضحاً في هذا الملف، وربما يكون السبب هو انتظار خطوة سورية مؤثرة على صعيد مقاربة الأزمة، أو إلى حين الاتفاق مع الإدارة الأميركية على حدود الانفتاح الاقتصادي المسموح به مع دمشق.

وحتى ذلك الحين، فإن معاناة السوريين في الداخل وفي مخيمات اللجوء ستتعمق أكثر في ظل التدهور المستمر في الأوضاع الاقتصادية، وهو التدهور الذي يجعل أكثر من 15 مليون سوري يعيشون على المساعدات

الإغاثية بحسب تقديرات الأمم المتحدة، كما ويتهدد انعدام الأمن الغذائي حياة أكثر من نصف الأسر السورية فيما يتعرض ثلث الأسر إلى خطر فقدان أمنه الغذائي مع أي ارتفاع جديد على أسعار السلع والمعيشة ونقص الخدمات والرعاية.

https://www.almayadeen.net/articles/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A8%D8%B1%D9%88%D9%83%D8%B3%D9%84-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D8%AD%D9%8A%D9%86:-%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D9%86%D9%88%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D9%83%D9%86-%D9%85%D8%B9-%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0

18 – بنك سورية الدولي الإسلامي يشارك في معرض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات HiTech 2023

بيان صحفي: يشارك بنك سورية الدولي الإسلامي في معرض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات HiTech 2022 بدورته التاسعة والذي يقام خلال الفترة من 7 وحتى 11 حزيران 2023 على أرض مدينة المعارض في دمشق برعاية وزارة الاتصالات والتقانة وبمشاركة عدد كبير من الشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات. ويعد هذا المعرض فرصة لعرض آخر التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويقوم البنك من خلال جناحه المتميز في المعرض، بعرض الخدمات المصرفية الإلكترونية التي توفر للعملاء تجربة بنكية سهلة وآمنة، بالإضافة إلى عرض آخر المنتجات والخدمات التي يقدمها، كما سيتاح للعملاء فرصة التعرف على فريق البنك المتخصص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات الإلكترونية وطرح أسئلتهم واستفساراتهم.

وتأتي مشاركة البنك في المعرض في إطار جهوده للاستفادة من أحدث التقنيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين جودة الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك لعملائه. وتعكس التزام البنك بالتحول الرقمي، وتطوير نظامه الإلكتروني لتقديم خدمات مصرفية حديثة ومتطورة. كما تعكس هذا المشاركة اهتمام البنك بالابتكار والاستدامة واستخدام التكنولوجيا لتسهيل العمليات المصرفية وتحسين تجربة العملاء.

وفي هذا الصدد، صرح السيد بشار الست، الرئيس التنفيذي لبنك سورية الدولي الإسلامي: "يسعدنا أن نشارك في معرض HiTech 2023 ونعرض خدماتنا المصرفية الإلكترونية التي توفر لعملائنا تجربة بنكية سهلة وآمنة. ونحن نسعى إلى الاستفادة من أحدث التقنيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين جودة الخدمات المصرفية التي نقدمها لعملائنا، وتوفير تجربة مصرفية متطورة ومريحة لهم. ونتطلع إلى تبادل الخبرات والتجارب مع الشركات والمؤسسات الأخرى لتقديم حلول تقنية مبتكرة لتلبية احتياجات العملاء". ويسعد بنك سورية الدولي الإسلامي أن يكون جزءاً من هذا المعرض المهم، الذي يمثل منصة لعرض أحدث التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونحن نتطلع إلى استكشاف الفرص الجديدة للتعاون مع الشركات والمؤسسات الأخرى في هذا المجال المهم، وتحسين جودة وكفاءة الخدمات المصرفية التي نقدمها لعملائنا.

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

**